وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
الميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: مالية

المرجع:...../ 2015

مذكرة بعنــوان:

دور النفقات العمومية في التشغيل ومكافحة البطالة

دراسة حالة الجزائر (2001-2013)

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)تخصص " مالية "

إعداد الطلبة:
–سريدي ليلى
–عشبي بثينة
–لعنصر سعاد

إشراف الأستاذ:
–د. ريغي هشام

السنة الجامعية: 2015/2014

دعاء

"اللهم لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت اللهم ولا باليأس إذا فشلت بل علمني دائما

بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح"

"هبني اللهم الصبر والقدرة لأرضى بما ليس منه بد وهبني اللهم الشجاعة والقوة لأغير

ما تقوى على تغييره يد"

" وهبني اللهم السداد والحكمة لأميز بين هذا وذاك"

"اللهم إذا أعطيتني نجاحا فلا تفقدني تواضعي وإذا أعطيتني تواضعا فلا تفقدني اعتزازي

بكرامتي"

شكر وتقدير

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي وهب لنا نعمة العمل والعلم

الحمد لله الذي يسر لنا أمورنا وعززنا بالفهم

الحمد لله الذي وفقنا وسهل لنا التقدم إلى الأمام

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد أعظم خلق الله

أولا نحمد الله عز وجل الذي سدد خطانا ومن علينا بنعمه ووفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم" من لا يشكر الناس لا يشكر الله" فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان للأستاذ المشرف"الدكتور ريغي هشام" الذي أرشدنا ووجهنا ولم يبخل علينا فجزاه الله خيرا.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من قام بمساعدتنا ونصحنا وإرشادنا.

الإهداءات

إهداء

قال تعالى:"وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا....."

صدق الله العظيم

الى اللذين قرن الله عز وجل عبادته بطاعتهما.الى اللذين أفنيا زهرة شبابهما في سبيل نجاحنا.

فذاك الذي جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب،هو الذي كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة،هو الذي حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم**"ذاك أبي وقرة عيني"**

إلى التي أمدتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع إلى نبع الحنان وهبة الرحمان**"تلك امي الجميلة عصب عيني"**

الى جدتي الوحيدة"خديجة" إلى الذين يقاسموننني حياتي ولا لذة فيها بدونهم"إلى المتعصب الحنون خالد وزوجتة وابنتهما، إلى الهادىء المتفهم معاد،الى أخواتي وسيلة وزوجها،وهيبة وزوجها،امينة خولة والصغيرة الهام المدللة"إلى الكتاكيت الصغار"سلسبيل،سندس،نور الايمان،جهاد،والجميل وسيم"الى عمي الوحيد وكل عماتي وخالاتي، إلى أعز الناس على قلبي صديقاتي الغاليات:"أمينة المشاكسة،إلهام الرائعة،رميساء الجميلة،آسيا الصريحة ،منيرة المسكينة،وسميرة التي تحملتني" إلى صبرينة،كنزة،روفيا،مريم، آمال وغيرهم الكثير الكثير.

إلى من شاركتاني هذا العمل وتحملتا تقصيري"سعاد الحنونة وبثينة الهادئة"

إلى العائدين من بعيد، إلى من تذكرهم ذاكرتي ونسيتهم مذكرتي إلى محبي العلم و المعرفة

وخير ما يختم به الكلام السلام فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

*** ليلى***

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الرحمان "...اخفض لهما جناح الذل من الرحمة..."

إلى من ربتني وأنارت دربي بالصلوات والدعوات، إلى رمز الحنان، إلى التي أعطتني بدون حساب،

إلى أغلى إنسان في الوجود، إلى من تحت قدميها الجنان، أمي الحبيبة **"لعيمة"**

إلى من لم يبخل علي يوما بشيء طلبته، إلى رمز التضحية ومثال الصمود، إلى من نور لي مستقبلي، إلى تاج رأسي، أبي الغالي**"محمود"**

إلى إخوتي الأعزاء "شيماء" و"آدم" اللذين أتمنى لهما النجاح ومستقبلا دراسيزاخرا بالنجاح

إلى جدتي العزيزة "العكري" أطال الله في عمرها، وعمتي "صليحة" متمنية لها الصحة والعافية

إلى عمي سليم وزوجته نبيلة، عمي مراد وزوجته مفيدة حفظهم الله

إلى كتاكيت البيت الصغار المشاغبين" شمس الدين، سلسبيل، احمد، ريماس، رحاب"

إلى خالي مسعود وعائلته وأخص بالذكر" لبنى" التي كانت لي خير سند، فجزاها الله خيرا

إلى عماتي وخالاتي وأزواجهم وأولادهم كل باسمه، إلى من يعرفني من قريب أو من بعيد

إلى من لم تسعهم مذكرتي ولم تنسهم ذاكرتي

إلى صديقاتي الغاليات اللواتي قاسمنني حياتي الدراسية حلوها ومرها " ليلى، سعاد، سميرة، إلهام، أمينة، آسيا، منيرة، رميساء، إيمان، حكيمة، ابتسام، دنيا....

بثينة

إهداء

لكل بداية نهاية ولكل شروق غروب لكل طريق هدف وبعد وصولي إلى تحقيق هدفي الدراسي أتقدم بهذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة ما كسبته في مشواري الدراسي و التربصي .....

أولا وقبل كل شيء إلى من اوجب الله طاعتهما واعتز بتربيتهما لي أعظم الاعتزاز،إلى من سهرت على راحتي إلى منبع الحب والحنان إلى الشمعة التي احترقت لكي تضيء لي حياتي أمي الغالية "فطيمة" التي أمدتني من نور قلبها يوم أرضعتني من حليبها .

إلى من سكن ديار الغربة ليجعل من عرقه مداد اخط به طريق النجاح أبي العزيز "شعبان" الذي طعم عقلي بالعلم والإيمان وتفانى في تغذية جسمي بالحلال .

إلى من أكنلهم الحب والاحترام أخيوأخواتي:

حنان وزوجها محي الدين وابنها .

الصافية ،محمد، فتيحة، مسعودة،متمنية لهم مشوارا دراسيا موفقا.

إلى الكتاكيت الصغار:عدلان،إسحاق،احمد،أسماء،مهدي،أميمة،عومار.

كما اهدي ثمرة جهدي وحصادي هذا إلى:

عمتي "سليمة" وعمتي "حورية "بعائلتها.

وكل أعمامي والى كل من يحمل لقب "لعنصر".

إلى رمز العطاء والتضحية جدي "المختار"وجدتي "ذهبية"حفظهما الله

وأتمنى لهما الشفاء إنشاء الله.

إلى أغلى أمل في حياتي، إلى منبع الاستقرار، إلى جدتي الحنونة "خديجة"

إلى كل من ساعدني وأمدني يد العون لإتمام هذا العمل صديقاتي: "بثينة، ليلى، سميرة، آسيا، منيرة، أمينة، إلهام، رميساء، حكيمة، أسماء ...والله هو المعين.

سعاد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الموضوع **الصفحة**

الشكر والإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة..... أ-ب

الفصل الأول: السياسة المالية

تمهيد..... 4

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية..... 5-6

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهدافها..... 5

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية..... 5

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية..... 5-6

المطلب الثاني: السياسة المالية في مرحلة المالية التقليدية والحديثة.....6-7

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية.....7-9

المبحث الثاني: النفقات العامة.....10-21

المطلب الأول: مفهوم وتطور وقواعد الإنفاق العام.....10-13

الفرع الأول: مفهوم الإنفاق العام.....10
الفرع الثاني: تطور الإنفاق العام.....10-12
الفرع الثالث: قواعد الإنفاق العام.....12-13
المطلب الثاني: تقسيم النفقات العامة وأنواعها.....13-18
الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة.....13-16
الفرع الثاني: أنواع النفقات العامة.....16-18
المطلب الثالث: تبويب النفقات العامة.....18
المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.....19-21
الفرع الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.....19-20
الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة.....20-21
المبحث الثالث: الإيرادات العامة.....22-27
المطلب الأول: تعريف الإيرادات العامة.....22
المطلب الثاني: أنواع الإيرادات العامة.....22-27
الفرع الأول: الضرائب.....22-24
الفرع الثاني: الرسوم.....24-25
الفرع الثالث: القروض العامة.....25-26
الفرع الرابع: الإصدار النقدي.....27
المبحث الرابع: الموازنة العامة.....28-35

المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة وأهميتها.....28-29

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة.....28

الفرع الثاني: أهمية الموازنة العامة.....28-29

المطلب الثاني: قواعد ومراحل وتقسيمات الموازنة العامة.....29-32

الفرع الأول: قواعد الموازنة العامة.....29-30

الفرع الثاني: مراحل الموازنة العامة.....30-31

الفرع الثالث: تقسيمات الموازنة العامة.....31-32

المطلب الثالث: التفرقة بين الموازنة العامة وغيرها من الموازنات.....33

الفرع الأول: الموازنة العامة والميزانية القومية والحسابات القومية.....33

الفرع الثاني: الموازنة العامة والميزانية الخاصة بالمشروع.....33

المطلب الرابع: المشاكل التي تواجه إعداد الموازنات العامة في الدول النامية.....33-35

خلاصة.....36

الفصل الثاني: البطالة، التشغيل وسياسة التشغيل

تمهيد.....38

المبحث الأول: البطالة.....39-46

المطلب الأول: مفهوم البطالة وقياسها.....39-40

الفرع الأول: مفهوم البطالة.....39

الفرع الثاني: قياس البطالة.....40

المطلب الثاني: أنواع البطالة وأسباب ظهورها.....41-44
الفرع الأول: أنواع البطالة..... 41-44
الفرع الثاني: أسباب ظهور البطالة.....44
المطلب الثالث: آثار البطالة وكيفية معالجتها..... 45-46
الفرع الأول: آثار البطالة.....45
الفرع الثاني: كيفية معالجة البطالة..... 45-46
المبحث الثاني: التشغيل..... 47-51
المطلب الأول: مفهوم التشغيل وأنواعه.....47-48
الفرع الأول: مفهوم التشغيل.....47
الفرع الثاني: أنواع التشغيل..... 47-48
المطلب الثاني: نظريات التشغيل..... 48-49
المطلب الثالث: الأسس العامة للتشغيل وشروطه القانونية.....50-51
الفرع الأول: الأسس العامة للتشغيل.....50
الفرع الثاني: الشروط القانونية للتشغيل..... 50-51
المبحث الثالث: سياسة التشغيل..... 52-56
المطلب الأول: مفهوم سياسة التشغيل وأنواعها.....52-53
الفرع الأول: مفهوم سياسة التشغيل..... 52
الفرع الثاني: أنواع سياسة التشغيل.....52-53

المطلب الثاني: وسائل وأهداف وأسس سياسة التشغيل..... ...53-56

الفرع الأول: وسائل سياسة التشغيل.....53-55

الفرع الثاني: أسس سياسة التشغيل..... 55-56

المطلب الثالث: المعايير التي تعتمدها سياسة التشغيل في تصنيف اليد العاملة وتقويمها.....56

خلاصة..... 57

الفصل الثالث: الإستثمارات العمومية ودورها في التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر

تمهيد..... 59

المبحث الأول: سوق العمل في الجزائر.....60-71

المطلب الأول: سياسات التشغيل في الجزائر..... 60-63

الفرع الأول: ركائز سياسة التشغيل في الجزائر.....60-61

الفرع الثاني: تحليل فعالية سياسات التشغيل في الجزائر.....61-63

المطلب الثاني: تحليل الإحصائيات.....63-66

المطلب الثالث: الأجهزة والبرامج التي تعتمدها سياسة التشغيل في الجزائر..... 67-71

المبحث الثاني: برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر..... 72-78

المطلب الأول: برنامج 2001-2004.....72-74

المطلب الثاني: برنامج 2005-2009..... 75-76

المطلب الثالث: برنامج 2010-2014.....77-78

المبحث الثالث: انعكاسات برامج الاستثمارات العمومية على التشغيل والبطالة.....79-84

المطلب الأول: دور الاستثمارات العمومية.....79-80

المطلب الثاني: برامج الاستثمارات العمومية وسوق العمل في الجزائر.....80-84

الفرع الأول: انعكاسات برامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).....80-81

الفرع الثاني: انعكاسات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).....81-82

الفرع الثالث: انعكاسات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).....82-84

خلاصة.....85

الخاتمة العامة.....87

قائمة المراجع.....88-90

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الفرق بين الميزانية الخاصة والموازنة العامة	33
1-2	حساب قوة العمل المدينة	37
1-3	بعض مؤشرات سوق العمل في الجزائر (2001-2013)(بالآلاف والنسبة المئوية)	60
2-3	التوزيع القطاعي للمشتغلين (بالآلاف)	62
3-3	توزيع المشتغلين حسب القطاع القانوني (2001-2013)	63
4-3	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	69
5-3	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	72
6-3	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)	74
7-3	تطور بعض المجاميع الكلية (2000-2004)	78
8-3	تطور بعض المجاميع الكلية (2005-2009)	79
9-3	تطور بعض المجاميع الكلية (2010-2013)	80

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-3	تطور حجم السكان المشتغلون والبطالون خلال الفترة 2003-2013	61
2-3	تطور بعض النسب المتعلقة بسوق العمل في الجزائر	61
3-3	التطور القطاعي للمشتغلين	62
4-3	توزيع المشتغلين حسب القطاع القانوني	63
5-3	هياكل وآليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر	64

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بدور كبير ومهم في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها (النفقات العامة، الإيرادات العامة ،الموازنة العامة) والتي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي من خلال دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم التأثير على المتغيراتالاقتصادية الكلية،كما يمكن إبرازأهميتها من خلال أهدافها في تحقيق التوظيف الكامل،تحقيق النمو الاقتصادي،الحد من ظاهرة التضخم، معالجة الكساد والبطالة.

هذه الأخيرة تعد إحدىالمشكلات الرئيسة التي تعانيها اقتصاديات الدول النامية وحتى المتقدمة، وتعتبر أيضا احد المؤشرات الرئيسة لمدى التحكم فيأوضاع الاقتصاد الكلي للدولة، لذا كان اهتمام الكثير من الاقتصاديين بدراستها وتحليلها ومحاولة معالجتها والتخفيف من حدتها ، ويُعتبر الإنفاق العام أحد الحلول التي يسلكها العديد من الدول ومنها الجزائر التي شهدت خلال السنوات السابقة طفرة كبيرة في الإنفاق العام نتيجة الارتفاع الكبير في إيرادات المحروقات.

ومنه فالإشكالية المطروحة هي:

"**ما مدى تأثير النفقات العامة في التشغيل ومكافحة البطالة بالجزائر؟**"

ويمكن الإجابة عن هذاالتساؤل الرئيسي من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالسياسة المالية وماهي أدواتها؟
2. ما المقصود بالبطالة والتشغيل؟
3. ما هي مختلف أجهزة التشغيل في الجزائر، وهلأدت فعلا إلىالتخفيف من معدل البطالة؟
4. هل المخططات التي وضعتها الجزائر كانت فعالة في التقليل من البطالة وخلق مناصب شغل؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات الآتية:

1. السياسة المالية أداة فعالة في الاقتصاد الوطني.
2. البطالة هي مشكل يعاني منه مختلف الدول وللحد منها تحاول هذه الدول خلق مناصب شغل من خلال سياسات التشغيل.
3. لعبت برامج الإستثمار العمومية دورا هاما في التقليص من البطالة.

أهداف الدراسة :

1. توفير إطارنظري يتضمن ماهية السياسة المالية وأهم أدواتها.
2. الإحاطة ببعض الجوانب المتعلقة بالبطالة والتشغيل .

3. تسليط الضوء على أجهزة التشغيل في الجزائر ودورها في خلق مناصب شغل .
4. بحث دور برامج الإستثمار العمومية في التشغيل والحد من البطالة خلال الفترة 2001-2014.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في بحث دور النفقات العمومية في التشغيل والحد من البطالة من خلال مختلف برامج الإستثمارات العمومية التي أطلقتها الجزائر منذ سنة 2001.

أسباب اختيار الموضوع:

1. محاولة معرفة ماهية السياسة المالية ودورها في الاقتصاد.
2. التطرق إلى مشكلة البطالة والتشغيل في الجزائر.
3. محاولة معرفة مدى مساهمة أجهزة التشغيل في الجزائر وتوفير مناصب شغل.
4. إثراء المكتبة الجامعية بموضوع مهم للطلبة في المستقبل .

منهج الدراسة :

قصد تناول الموضوع بالدراسة والتحليل ونظرا لطبيعة هذا البحث سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث نعتمد المنهج الوصفي عند التطرق إلى السياسة المالية والبطالة والتشغيل ،أما المنهج التحليلي فنستعمله في تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بسوق العمل.

هيكل البحث:

من أجل تبسيط البحث ومحاولة إحاطة الموضوع من أهم جوانبه لج أنا إلى تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كمايلي:

الفصل الأول:السياسة المالية.

الفصل الثاني: البطالة، التشغيل وسياسة التشغيل.

الفصل الثالث: الاستثمارات العمومية ودورها في التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر.

الفصل الأول:

السياسة المالية

مقدمة الفصل الأول:

إن الميدان العلمي الذي يهتم بدراسة الإيرادات والنفقات العامة للدولة من جميع جوانبها هو علم المالية العامة. ومهما كان هذا المذهب الاقتصادي الذي تدين به الدولة أو نوع النظام السياسي الحاكم فـإن دور الدولة آخذا بالتعاظم في جميع مجالات الحياة، وهذا يستلزم بحثا ودراسة عميقة للوسائل التي تمكن الدولة من تحقيق أهدافها، عبر مجموعة من الأدوات هي الإيرادات والنفقات العامة بالمقام الأول وما يتصل بهما من موازنة عامة وسياسة مالية. وسنسعى من خلال هذا الفصل إلى إعطاء مفهوم حول السياسة المالية وأدواتها المتمثلة في: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية:

تعد السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تتبناها الدولة، نظرا لأهميتها في الحكم على وضعية الاقتصاد.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهدافها:

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية: هناك عدة تعاريف للسياسة المالية منها:

- ✓ **تعريف1:** تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الأهداف والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع، بهدف المحافظة على استقراره العام وتنمية ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.[1]
- ✓ **تعريف2:** يقصد بالسياسة المالية مجموع الإجراءات التي تتخذها الحكومة في مجال إنفاق الأموال العامة، و وسائل تمويلها كما ينعكس ذلك في الموازنة العامة.[2]
- ✓ **تعريف3:** يعرف الاقتصاديون السياسة المالية بأنها استخدام الأدوات المالية لتحقيق أهداف اقتصادية على المستوى القومي. أو هي مجموعة الإجراءات والمحاولات والجهود التي تمارسها الدولة باستخدام وسائل تمويل الدولة ووسائل إنفاق حصيلة التمويل لتحقيق أو تغطية متطلبات الدولة.[3]

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية

- ✓ **تحقيق الكفاءة الإنتاجية:** السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة يجب أن تعمل على استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، حيث أن معيار الكفاءة يعني تحقيق اكبر قدر ممكن من الإنتاج، وذلك بالاستغلال الأمثل للعناصر الإنتاجية.
- ✓ **تحقيق العمالة الكاملة:** السياسة الحكومية تلعب دورا فعالا في تحديد مستوى العمالة، مستويات الأجور والأسعار وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.
- ✓ **تحقيق التقدم الاقتصادي:** زيادة متوسط نصيب الفرد من حجم الإنتاج (سلع و خدمات) يعتبر مقياسا للتقدم الاقتصادي في مستوى معيشة المواطنين، وهذا هو هدف النمو الاقتصادي و الذي يتوفر من خلال توفر عدة مقومات منها : التقدم التكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي والعمل اللازم لزيادة الموارد المتاحة وتحسينها.

[1] محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام: مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى 2007، ص 2012.
[2] سعيد علي العبيدي: اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الطبعة الأولى 2011، ص 226.
[3] حسين محمد سمحان وآخرون: المالية العامة(من منظور إسلامي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،الطبعة الأولى 2010، ص 230،229.

- ✓ **<u>تحقيق العدالة في توزيع الدخل:</u>**أي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة، والذي ينتج عن توزيع عوائد و مكافآت عناصر الإنتاج على أبناء المجتمع ، بل إن زيادة الدخول للطبقات الفقيرة هدفرئيسي للسياسة المالية.
- ✓ **تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار على مستوى الدولة.**[1]

المطلب الثاني: السياسة المالية في مرحلة المالية التقليدية والحديثة

الفرع الأول: السياسة المالية في مرحلة المالية التقليدية

يرى المذهب الاقتصادي الكلاسيكي (التقليدي) إخضاع السياسة المالية لقيود شديدة، بحيث لا يتعارض النشاط الاقتصادي العام مع مبادئ الاقتصاد الخاص، لأن أصحاب هذا المذهب يعتقدون أن النشاط الخاص كفيل بتحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى الاستخدام التام.

أما تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فإنه يعيق هذا التوازن وهو نشاط غير منتج أو ذو إنتاجية منخفضة. ومع ذلك فهو نشاط ضروري لابد منه كالخدمات العامة التي تقدمها الدولة. إلا أنه يجب تحديد هذا النشاط إلى أقل قدر ممكن ، وإتاحة فرصة واسعة أمام استثمارات القطاع الخاص، لأن المنظم في القطاع الخاص يسعى بكل إمكانياته لتحسين أداء مشروعه من حيث الإنتاج والإنتاجية بدافع الرغبة في زيادة أرباحه وتخفيض تكاليف الإنتاج. وكذلك ينبغي العمل على زيادة الادخار الخاص لأن انخفاضه يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة مما يؤثر سلبا في معدل النمو الاقتصادي.

إن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يعوق من وجهة نظر أصحاب هذا المذهب تكوين الادخار الخاص، وبالتالي من الاستثمار الخاص. الضريبة التي تقتطع جزءا من دخول الأفراد تقلل من قدرتهم على الادخار كما تخفض القروض العامة المدخرات الخاصة. وتحرم القطاع الخاص من مصدر مهم للتمويل. وبذلك يقل تكوين وتراكم رؤوس الأموال ، هذا إضافة إلى أن منافسة الدولة للقطاع الخاص في سوق الائتمان يؤدي إلى رفع سعر الفائدة، مما يقلل من حجم الاستثمار الخاص.

أما في مجال الإنفاق فيعتبر السوق كفيلا بتوظيف جميع عناصر الإنتاج. ووجود الطلب الحكومي سوف ينافس الطلب الخاص على هذه العناصر، وهذا يقلل من الموارد الاقتصادية المتاحة للقطاع الخاص والذي هو أكفأ بكثير من القطاع العام حسب رأيهم لكل هذه الاعتبارات. ويرون أن الموازنة العامة يجب أن تكون متوازنة وحيادية وهذا يحقق هدفين:

[1] محمود حسين الوادي و زكريا احمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص ص 212، 213.

الأول: هو وضع حد منخفض للإنفاق الحكومي ، لأن التوسع في الإنفاق العام يستلزم فرض المزيد من الضرائب. وهذا يؤثر على ادخارات القطاع الخاص واستثماراتهم.

والثاني: منع حدوث عجز في الموازنة العامة، حتى لا تضطر الحكومة إلى اللجوء لمعالجة هذا العجز عن طريق وسائل قد تؤدي إلى التضخم كالإصدار النقدي.

إذن السياسة المالية التقليدية مهمتها المحافظة على الحرية الاقتصادية، و توفير الأجواء الكفيلة بضمان فعالية جهاز السوق، أو جهاز الأسعار ليعمل بحرية تامة وبدون أي مؤثرات من قبل الدولة. لأن إتاحة هذه الحرية تمكن آلية السوق من تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى الاستخدام التام.

الفرع الثاني: السياسة المالية في مرحلة المالية الحديثة

بعد أن أثبتت الوقائع الاقتصادية والتحليلات النظرية فشل المنطلقات النظرية للنظرية التقليدية، وعجز آلية السوق في المحافظة على التوازن الاقتصادي عند مستوى الاستخدام التام ، ألقيت مسؤولية تحقيق ذلك على الدولة مما استوجب المزيد من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يتطلب سيطرة الدولة على جزء من موارد المجتمع الاقتصادية، ووسيلة الدولة في هذا التدخل هو الموازنة العامة. إذ تخرج الدولة عن قاعدة توازن الموازنة.[1]

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية:

بشكل عام تقسم أدوات السياسة المالية الحكومية إلى:

- **التغيرات الأوتوماتيكية في حصيلة الضرائب:** إذا كان الاقتصاد يمر في حالة الكساد فإن الحاجة تدعو إلى زيادة الإنفاق الكلي ، حيث أن جزء من هذه الزيادة يمكن تحقيقها من إجراء بعض التغيرات في حصيلة الضرائب إذا كان الاقتصاد يمر في حالة تضخم فإن الحاجة تدعو لتحقيق الإنفاق الكلي والذي بدوره يؤثر على عائدات الحكومة من الضرائب حيث أن الضرائب تنخفض في وقت الكساد و تزداد في وقت التضخم. ولو كان الإنفاق الحكومي ثابت فـإن الإيرادات الضريبية تنخفض في وقت الكساد و تزداد في وقت التضخم الذي يؤدي إلى حدوث فائض في الموازنة وهو أمر مرغوب في وقت التضخم.
  إن تغير الإيرادات الضريبية بشكل آلي يساعد في تقليل الإنفاق الكلي في حالة التضخم وزيادة الإنفاق الكلي في حالة الانكماش. وهذا يحدث دون تدخل من قبل راسمي السياسة المالية.
- **الإعانات الحكومية (الإعانات الاقتصادية):** تقديم الإعانات لبعض القطاعات الاقتصادية، كالمزارعين وبعض الصناعات الأساسية (القطاع الخاص) وذلك من أجل دعم دخول الناس و المحافظة على

[1] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 226-228.

استقرارها، حيث أن بعض أسعار المنتجات الزراعية و الصناعية يؤدي إلى زيادة الدخول وقت الكساد بسبب زيادة الدعم و انخفاض الدخول أوقات التضخم بسبب انخفاض الدعم.

- **التغير في مستوى الإنفاق:** يميل الأفراد إلى المحافظة على مستوى معيشة معينة حتى في فترات الانكماش الاقتصادية، وحتى لو تم تبني الدخل الخاضع للإنفاق فإن الأفراد يحاولون المحافظة على أنماط الإنفاق المعتادة و يتحقق ذلك من خلال الاعتماد على المدخرات الفردية أو حتى على الاقتراض. وهكذا فإن محاولة الإبقاء على مستويات المعيشة و الإنفاق الجارية تقود المستهلكين إلى استهلاك جزء من مدخراتهم خلال فترة الانكماش حيث يتدنى الدخل الشخصي ، الأمر الذي يؤدي إلى تدني مستوى الإنفاق الكلي، أي ينخفض الإنفاق ولكن بشكل أقل من التوقع.

إذا أردنا لهذا العامل الذاتي أن يعمل بشكل معاكس فـإنه يجب الافتراض أن الأفراد يزيدون من مدخراتهم بشكل أكبر من المتوقع في فترات التضخم ولكن عمليا مثل هذا الأمر صعب.

- **سياسة توزيع الأرباح الرأسمالية:** وهي سياسة تهدف لإبقاء مستويات دخول مناسبة.

حيث أن الشركات و إدارات الأعمال لا تعمد إلى تغي ي سياسات توزيع الأرباح على المساهمين في المدى القصير. فإذا كان الاقتصاد على وشك الدخول في فترة انكماش فإن الشركات لا تعمد إلى تخفيض مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين كما لا تميل إلى زيادة خفض الأرباح في فترة تضخم قصيرة. إن هذه السياسة المتشددة المتعلقة بتوزيع الأرباح الرأسمالية تساعد على الإبقاء على استقرار مستويات دخول الأفراد في وقت الكساد، وتحافظ على الحد من زيادتها وقت التضخم.

- **تعويضات البطالة:** وتشكل التعويضات التي تدفع للعاطلين عن العمل عامل استقرار من شأنه أن يؤثر في مستويات الإنفاق في أوقات التضخم أو الانكماش. و المعلوم أن فترات الانكماش يصاحبها معدلات مرتفعة من البطالة و كلما زادت البطالة كلما ازدادت التعويضات المدفوعة للعاطلين عن العمل الأمر الذي يؤدي إلى الحد من تدني الدخل، أي أن الدخل سيقل نتيجة للبطالة ولكنه سينخفض بشكل أقل من المتوقع في حالة غياب هذه التعويضات. وفي المقابل في فترات التضخم و الازدهار عندما تصبح معدلات الاستخدام مرتفعة تصبح الحاجة أقل لدفع التعويضات . وفيما يتعلق بأدوات السياسة المالية الأوتوماتيكية:
  - لا تتطلب أي سياسة فاعلة من قبل الدولة.
  - إن أيا من هذه الأدوات لا يستطيع لا بمفرده ولا مع غيره أن يمنع حدوث الكساد أو التضخم.
  - إن ما تستطيع فعله هذه الأدوات تباطؤ أي تقليل معدل الزيادة أو النقصان في الإنفاق العام، و الذي يؤدي إلى تقليل حدة التضخم أو الكساد.

أما المانع الحقيقي لحالات التضخم أو الكساد فيمكن أن يتم من خلال الاستخدام الأمثل للسياسات النقدية الواضحة. وتشكل الأدوات الأوتوماتيكية نوعا من العازل، حيث أنه من خلال تخفيف سرعة التقلب ات الدورية فإنها تعطي راسمي السياسات وقتا إضافيا للوصول إلى قرارات ملائمة وواضحة تؤدي إلى الاستقرار على مستوى الاقتصاد القومي.[1]

[1] محمود حسين الوادي و زكريا احمد عزام، نفس المرجع السابق، ص ص 214-216.

المبحث الثاني: النفقات العامة:

من أجل تحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم،تطور وقواعد الإنفاق العام:

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة:

- ✓ **تعريف1:** تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.
  ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة ذات عناصر ثلاثة:
  - مبلغ نقدي.
  - يقوم بإنفاقه شخص عام.
  - الغرض منها هو تحقيق منفعة عامة.[1]
- ✓ **تعريف2:**تعرف النفقة بأنها مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام.[2]
- ✓ **تعريف3:**تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة.[3]
- ✓ **تعريف4:** يعرف علماء المالية العامة النفقة العامة بأنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة.[4]
- ✓ **تعريف5:**يمكن تعريف النفقة العامة في الاقتصاد الإسلامي بأنها مبلغ أو قدر من المال داخل في الذمة المالية للدولة يقوم الإمام أو من ينوب عنه باستخدامه في إشباع حاجة عامة وفقا لمعايير الشريعة الإسلامية.[5]

الفرع الثاني: تطور مفهوم الإنفاق العام: إن دور الدولة يحدد حجم النفقات العامة لأن القيام بوظائف الدولة هو الذي يستلزم هذه النفقات، وبالتالي يمكن فهم تطور النفقات العامة من خلال استعراض بسيط لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي في مجال الإنفاق العام:

---

[1] سوزي عدلي ناشد: أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ص 78.

[2] سعيد علي العبيدي: اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 56.

[3] محمود حسين الوادي و زكريا احمد عزام: مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2007، ص 117.

[4] أعمر يحياوي: مساهمة في دراسة المالية العامة(النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)، دار حومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى،2005 ، ص 94.

[5] خليفي عيسى: هيكل الموازنة العامة للدولة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 118.

- **<u>النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة:</u>**

فقد تركز اهتمام الاقتصاديين التقليديين على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه، وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية، وكانوا يرون تحديد الإنفاق العام بأقل مبلغ ممكن حتى يتم بذلك تخفيف العبء المالي على أفراد المجتمع، وعلى الدولة أن تحافظ على وجود أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية بين أيدي أفراد المجتمع، حيث أنهم أكفأ من الحكومة في استخدام مواردهم. وكانت هناك أولوية للنفقات العامة حيث يتم تقدير حجم النفقات العامة ومن ثم تفرض بعد ذلك الضرائب اللازمة لتغطية هذه النفقات.

يتضح مما سبق أن النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة كانت:

- تقتصر على تمويل الوظائف التقليدية للدولة، وبالتالي قلة أنواع النفقات العامة بالقياس إلى ما هي عليه الآن، ولم تكن النفقات أداة من أدوات إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات واعتبرت هذه النفقات استهلاكية وغير منتجة.
- انخفاض حجم النفقات العامة لاقتصارها على المجالات الاستهلاكية.

- **<u>النفقات في ظل الدولة المتدخلة:</u>**

خرجت الدولة عن مفهوم (الحيادية والحراسة) وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وأثر ذلك على مفهوم النفقة العامة حيث:

- تنوع النفقات العامة تبعا لتنوع وظائف الدولة، فبالإضافة إلى الوظائف التقليدية أصبحت مسؤولية الدولة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لمحاربة البطالة، دعم بعض فروع الإنتاج، إعادة التعمير، تحقيق التنمية الاقتصادية، إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات. وهذا جعل السياسة المالية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية.
- ازداد حجم النفقات العامة وارتفعت نسبتها إلى الدخل القومي.

من خلال ما تقدم أصبح الاهتمام في ظل الفكر الاقتصادي الحديث يتركز على دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام، ويترتب على ذلك زيادة الاهتمام بدراسة أنواع النفقات العامة حيث أن تأثير كل نوع من أنواع النفقات يختلف عن الآخر. بالإضافة إلى ذلك ف إن التزايد المستمر في حجم الإنفاق العام أضفى أهمية خاصة على دراسة كفاءة استخدام الموارد العامة تحت موضوع تقويم النفقات العامة، بالإضافة إلى تزايد أهمية النفقات العامة نتيجة ازدياد أهمية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها معظم الحكومات المعاصرة.

- **<u>النفقات العامة في ظل الدولة الإشتراكية:</u>**

نتيجة للثورة الشيوعية التي قامت في روسيا سنة 1917 ظهرت الدولة الاشتراكية، ثم انتشرت في أوروبا الشرقية وبعض بلاد العالم الثالث وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت الدولة منتجة وتملك جزءا

كبيرا من وسائل الإنتاج، وبالتالي تقوم بجزء كبير من الإنتاج القومي، وتعتمد كثيرا في النشاط الاقتصادي على التخطيط القومي، فاتسع نطاق النفقات في هذه الدول التي اتبعت هذا النظام.[1]

الفرع الثالث: قواعد الإنفاق العام

يجب أن يخضع الإنفاق العام لقواعد تراعى عند الإنفاق العام أهمها:

- **قاعدة المنفعة:**

يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة، ويمكن القول أن مبدأ المنفعة هذا يتحقق إذا كانت المنفعة المتحققة من النفقة الحدية متساوية في كل حالة من حالات الإنفاق، أي أن المنفعة التي يحصل عليها الأفراد من النفقة الحدية في مجال ما يجب أن تكون متساوية مع المنافع التي تعود عليهم فيما لو أنفقت هذه النفقة في أي مجال آخر.

إن مراعاة هذه القاعدة يجعل الدولة تنظر إلى حاجة المجتمعمن مختلف الخدمات والمشاريع وتفاضل بينها على أساس ما تحققه من منفعة، ثم تقرر الإنفاق على أي منها على أساس تلك المفاضلة، وهذا يعني أن الدولة تنفق لإشباع أكثر الحاجات إلحاحا ثم الأقل فالأقل، وهذا يتطلب توزيع النفقات العامة توزيعا دقيقا وشاملا لوجوه الإنفاق المختلفة وبمعايير تتناسب مع أهمية الحاجات التي تشبعها.

ومن المهم التأكيد على أن مفهوم المنفعة هنا لا يقتصر على الإنتاجية الحدية للنفقة والدخل العائد منها فقط، بل تتسع لتشمل كل المنافع التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للفرد والمجتمع، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة والدخل وحفظ الأسر من الآثار السيئة للتقلبات الاقتصادية، من خلال تقديم إعانات البطالة والشيخوخة...وتدرج هذه المنافع تحت اسم المنفعة الاجتماعية، ولكن كيف تقاس المنفعة الاجتماعية أو الزيادة المتحققة فيها؟

يرى البعض أنها تكون على شكل زيادة في الدخل القومي، إلا أن هذا المقياس لا يفيدها في تحديد المنافع العامة ذات الأغراض غير الاقتصادية مثل: الإنفاق على الدفاع والأمن والصحة.

حيث أن كثيرا من المنافع لا يمكن إخضاعها للقياس الاقتصادي بالأرقام لذلك نعود إلى القول بـأن تقرير حجم ومستوى المنفعة المتحققة يخضع لاعتبارات سياسية واجتماعية في البلد.

- **قاعدة الاقتصاد:**

تعني هذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق العام وتحري الرشد والعقلانية عند الإنفاق.

وبلغة الاقتصاد تعني هذه القاعدة تعظيم المنفعة المتحققة من إنفاق المبلغ نفسه، أو تحقيق المنفعة نفسها بأقل تكلفة ممكنة. إن عدم الالتزام بهذه القاعدة يعني إضاعة الأموال العامة، وحرمان المجتمع من منافع اكبر كان يمكن أن يحصل عليها لو اتبعت هذه القاعدة وكذلك يؤدي عدم الاقتصاد إلى تشجيع المواطنين

[1] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شميت: أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة 2007، ص ص66-68.

على التهرب من الأعباء المالية لأنهم يحسون أن هذه الأموال لا يحسن استخدامها وتبدد فيما لا فائدة منه.

إن قاعدة الاقتصاد في الإنفاق العام لا تعني البخل والتقتير وعدم الإنفاق في المجالات المشروعة، وهذا أبعد ما يكون عن المراد من هذه القاعدة فهي تعني ترشيد الإنفاق وحسن التدبير وإنفاق الأموال فيما يلزم إنفاقه مهما بلغ حجم هذا الإنفاق . و لضمان مراعاة هذه القاعدة تضع الدولة أنظمة صارمة للمراقبة على الإنفاق العام وذلك في مرحلة إعداد الموازنة والتنفيذ وما بعد التنفيذ.

- **قاعدة الترخيص:**

تعني النفقة العامة تصرف هيئة عامة بأموال عامة، لذلك يجب أن تخضع لترخيص مسبق من قبل السلطة المختصة أي السلطة التشريعية التي لها فقط حق منح هذا الترخيص، ويكون ذلك بقانون خاص واجب التنفيذ، ولا يجوز الخروج عنه إلا باستثناء قانوني. إن وجود هذه القاعدة والتقيد بها يعد وسيلة فعالة في المحافظة على الأموال العامة من الإسراف والتبذير، وهذه القاعدة من أبرز نقاط الاختلاف بين النفقة العامة والخاصة.[1]

المطلب الثاني: تقسيم النفقات العامة وأنواعها

الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة

هناك نوعان من التقسيمات للنفقات العامة هما:

❖ **التقسيمات العلمية للنفقات العامة:**

النفقات العامة غير متجانسة من حيث طبيعتها وخصائصها ومواصفاتها المختلفة لذلك يصار إلى تقسيمها وفق معايير واعتبارات معينة ومن أهم التقسيمات:

✓ **تقسيم النفقات العامة من حيث انتظامها:**

وتتضمن النفقات العامة الاعتيادية الدورية والنفقات العامة غير الاعتيادية (الاستثنائية) ، ويقصد بالنفقات الاعتيادية تلك التي تنفق سنويا مثل: رواتب الموظفين ونفقات صيانة الطرق والإدارة العامة... فهذه النفقات تتكرر كل سنة ولكن لا يشترط أن تتكرر بالحجم نفس هأما النفقات غير الاعتيادية فيقصد بها النفقات التي لا تتكرر بشكل منتظم ودوري كل سنة مثال ذلك نفقات إنشاء سد أو بناء جسر أو نفقات الحرب...

✓ **تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها:**

تقسم النفقات العامة حسب المجالات والأهداف التي تسعى لتحقيقها مثال ذلك:

[1] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص58-60.

- **النفقات الإدارية:**

وهي النفقات المخصصة لتمكين الجهاز الإداري للدولة من الاستمرار في تقديم خدماته ومنها رواتب الموظفين...

- **النفقات الاقتصادية:**

وهي النفقات ذات الأهداف الاقتصادية مثل:نفقات إنشاء المشاريع الاقتصادية...

- **النفقات الإجتماعية:**

وهي النفقات المخصصة لتقديم خدمات اجتماعية مثل: التعليم...

- **النفقات المالية:**

تتضمن فوائد وأقساط الدين العام.

- **النفقات العسكرية:**

وتشمل نفقات الأمن والدفاع وشراء الأسلحة وبناء المصانع العسكرية وما شابه ذلك.

✓ **تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها:** وتقسم إلى:

- **النفقات المركزية:**

التي تخص كيان الدولة وجميع أقاليمها مثل: نفقات الدفاع والأمن وإنشاء المشاريع الاقتصادية الإستراتيجية، وتتولى أمر إنفاقها السلطة المركزية.

- **النفقات المحلية:**

هي التي تخص مدينة معينة مثل: تقديم خدمات البلدية وتبليط الشوارع ومد شبكات الماء والكهرباء والهاتف، وتتولى أمر إنفاقها السلطة المحلية.

✓ **تقسيم النفقات حسب آثارها الإقتصادية:**

تقسم النفقات حسب علاقتها بالثروة القومية إلى نفقات رأسمالية ونفقات جارية.

- **النفقات الرأسمالية:**

هي نفقات الدولة المخصصة للحصول على المعدات الرأسمالية والمصانع والمشاريع الإنتاجية وبناء السدود والمدارس والمستشفيات. هذه النفقات تساهم في بناء رؤوس الأموال وزيادة الإنتاج القومي.

- **النفقات الجارية:**

وهي النفقات اللازمة لسير الجهاز الإداري للدولة وبقية المرافق العامة مثل: الرواتب والأجور.هذه النفقات لا تساهم في تكوين رأس المال بل هي نفقات استهلاكية أو تشغيلية.

✓ **تقسيم النفقات بحسب استخدام القوة الشرائية والإنتقالية:**

تقسم النفقات إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

- **النفقات الحقيقية:**

هي النفقات التي تحصل عليها الدولة جراء إنفاقها على السلع أو الخدمات مثل: الرواتب التي تدفع للموظفين للحصول على خدماتهم، وكذلك نفقات شراء المستلزمات الحكومية ونفقات المشاريع الاستثمارية.

- **النفقات التحويلية:**

هي النفقات التي لا تحصل عليها الدولة من جراء إنفاقها على السلع أو الخدمات بل بمجرد نقل القوة الشرائية من الدولة إلى الجهات الأخرى، والنفقات التحويلية تكون على عدة أنواع وحسب الغرض الذي تنفق من أجله وهي:

- **النفقات التحويلية الإجتماعية:**

وهي النفقات التي تنفقها الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعيشي لبعض أفراد المجتمع وفئاته مثل: الإعانات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المنخفض أو لأصحاب الأعباء العائلية الكبيرة، وكذلك ما يقدم للمنكوبين بالكوارث الطبيعية والحروب وإعانات البطالة...

- **النفقات التحويلية الاقتصادية:**

وهي النفقات التي تنفق لتحقيق أهداف اقتصادية خدمة للمصلحة العامة، مثال ذلك دعم بعض الصناعات الوطنية أو دعم أسعار بعض السلع الضرورية للمواطنين أو تقديم مساعدات للاستثمارات الجديدة في بعض المجالات...

- **النفقات التحويلية المالية:**

هي النفقات التي تدفعها الدولة عند مباشرتها لنشاطها المالي، ومن أهم صورها فوائد الدين العام...

✓ **تقسيم النفقات بحسب إنتاجيتها:**

وتقسم إلى نفقات عامة منتجة ونفقات عامة غير منتجة

- **النفقات العامة المنتجة:**

هي التي يتوقع من إنفاقها تحقيق إيراد للدولة مثل: الإنفاق على بناء السكك الحديدية أو المشاريع الاقتصادية المنتجة.

- **النفقات العامة غير المنتجة:**

هي التي لا يتوقع من إنفاقها حصول الدولة على إيراد مالي مباشرة مثل: صيانة الطرق وإعانات البطالة والتحويلات الاجتماعية الأخرى.

إن هذا التقسيم يهتم بالعائد المالي المباشر فقط، إلا انه في الحقيقة أن اغلب النفقات غير المنتجة حسب هذا التقسيم تكون منتجة وتساهم في زيادة الإيراد المالي للدولة وزيادة الإنتاج في المستقبل مثل: الإنفاق على التعليم والصحة...كلها نفقات منتجة ولكن على المدى البعيد أو بصورة غير مباشرة.

✓ **تقسيم النفقات من حيث منفعتها:**

وتقسم إلى نفقات عامة نافعة وأخرى غير نافعة

- **النفقات العامة النافعة:**

هي النفقات التي يعود على المواطنين من جراء إنفاقها منافع مادية أو معنوية

- **النفقات العامة غير النافعة:**

هي التي لا يعود على المواطنين أي فائدة من جراء إنفاقها مثال ذلك: النفقات المظهرية التي تلبي رغبات أشخاص معينين كالملوك والرؤساء الذين يتزعمون أنظمة دكتاتورية وغير ديمقراطية.

❖ **التقسيمات الوضعية للنفقات العامة:**

يقصد بالتقسيمات الوضعية تلك التي تظهر في موازنات الدول المختلفة، وهي تقسيمات لا تتقيد بالاعتبارات العلمية إنما تتأثر باعتبارات وظيفية أو إدارية، إذ يتم تقسيم أو تبويب النفقات العامة في وثيقة الموازنة العامة للدولة وفق فئات متجانسة، وبموجب تقسيمات تختلف من دولة لأخرى وحسب الاعتبارات السياسية أو الإدارية أو الوظيفية. وتقليديا تقسم النفقات العامة وفق الوحدات التنظيمية للجهاز الحكومي بحيث يخصص لكل وزارة فصل خاص بها في وثيقة الموازنة. ويسمى هذا التقسيم بالتقسيم الإداري أو التنظيمي، ويفيد هذا التبويب في تحديد مسؤولية صرف النفقات العامة والرقابة على التنفيذ والصرف في حدود الاعتمادات المخصصة لكل جهة إدارية.

كما يتبع التقسيم الإداري تقسيم آخر هو التقسيم النوعي، حيث يكون وفقا لطبيعة النفقة أو وفقا لأغراض الصرف.حيث يبين أنواع الاعتمادات المخصصة للأجهزة الإدارية مثل: الرواتب ومصاريف التشغيل والصيانة والمشاريع والإعانات وبشكل عام تقسم نفقاتها بالشكل الذي يلائمها وان كان الاتجاه الحديث يميل إلى محاولات التوفيق بين التقسيمات العلمية والاعتبارية الأخرى.[1]

الفرع الثاني: أنواع النفقات العامة:

وتتكون من عدة أنواع أهمها:

- **الرواتب والأجور :**

وهي المبالغ التي تقدمها الدولة للعاملين لديها مقابل حصولها على خدماتهم،وتكون على عدة أنواع أهمها:

➢ **راتب رئيس الدولة:**

يتحدد راتب رئيس الدولة إما بقانون يصدر مع كل موازنة أو عند توليه المنصب مع النص على إمكانية تعديله وفق تغير الظروف الاقتصادية.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص61-67.

- **رواتب أعضاء البرلمان:**

تحدد لهم رواتب ليتمكنوا من التفرغ لواجباتهم وأدائها على أكمل وجه، وذلك لتشجيع أصحاب الكفاءة لتحمل المسؤولية النيابية. وتحدد هذه الرواتب بقانون عادي أوينص عليها الدستور.

- **رواتب الموظفين:**

عندما تحدد الدولة رواتب موظفيها يجب عليها أن تأخذ بنظر الاعتبار أمورا منها:

- **مستوى تكاليف المعيشة**:يجب أن يعطى الموظف راتبا يكفيه للعيش هو وأسرته بمستوى لائق.
- **طبيعة العمل والمؤهلات العلمية والفنية للموظف** :وهذا يتضمن العدالة وتحفيز الموظفين على الإبداع وتطوير قدراتهم.
- **المقارنة بين رواتب الموظفين الحكوميين وأقرانهم العاملين في القطاع الخاص**:بحيث لا يكون الفرق كبيرا لأن زيادة رواتب القطاع الخاص بشكل كبير من شانها أن تجذب الموظفين الأكفاء إلى القطاع الخاص،وحرمان الدوائر الحكومية من خدماتهم.
- **مراعاة مستوى الرواتب في الدول المجاورة:** يجب أن لا يكون الفرق كبيرا لان ذلك يؤدي إلى هجرة الموظفين للعمل في الخارج لاسيما أصحاب الكفاءات والخبرات العلمية.
- **يجب أن تصدر الدولة تشريعا عاما ينظم الرواتب:** من حيث شروط التعيين والترقية ومقدار الأعمال المختلفة.

- **الرواتب التقاعدية:**

هي مبالغ نقدية تدفع شهريا للأشخاص الذين قضوا خدمة طويلة في دوائر الدولة، وقد أحيلوا إلى التقاعد لأسباب صحية أو لكبر أعمارهم أو عجزهم عن مواصلة الخدمة.

- **أثمان مشتريات الدولة:**

هي المبالغ النقدية التي تدفعها الدولة مقابل حصولها على سلع مختلفة، وفي هذا المجال يثار موضوعان للنقاش هما:

- **من يقوم بعملية الشراء:**عادة ما يترك أمر الشراء للإدارات الحكومية المحلية أو الفرعية إذا كانت السلع قليلة الثمن، وتحتاج إليها الدوائر باستمرار مثل: القرطاسية وأثاث المكتب...
- **طريقة الشراء:** هناك عدة طرق للشراء الأولى تقتضي تشكيل لجان حكومية تقوم بعملية الشراء من الأسواق المحلية أو الأجنبية ، ومن محاذر هذه الطريقة عدم إخلاص الموظفين أو تواطئهم مع البائعين في مجال الأسعار أو جودة السلع المشتراة. أما الطريقة الثانية فهي الشراء بالمناقصة، حيث تعلن الدولة عن شروط ومواصفات السلع أو الأعمال المطلوبة ويتطلب من المقاولين تقديم عطاءاتهم (أسعارهم) بشكل سري، بعد ذلك يحال أمر الشراء إلى اقل العطاءات. وهناك طرق أخرى حيث يتم الشراء من

مجهزين، ممارسين، حيث تعهد الدولة إلى هؤلاء تجهيزها بالسلع المطلوبة، وذلك لامتلاك هؤلاء الخبرة الواسعة في هذا المجال، والثقة بكفاءاتهم وإخلاصهم.

- **الإعانات:**

هي نفقات تقرر الدولة منحها للهيئات العامة أو الخاصة أو الأفراد من غير أن تحصل على مقابل.

وتكون الإعانات على نوعين:

✓ **الإعانات الخارجية:**وهي مبالغ تقدمها الدولة لدول أو أحزاب أو منظمات أو صحف أو أشخاص في الخارج.

✓ **الإعانات الداخلية:**وهي مبالغ نقدية تقدم إلى جهات محلية وتكون على عدة أشكال وتبعا للأغراض التي تهدف إليها.

- **فوائد أقساط الدين العام:**

قد تلجا الحكومة إلى الاقتراض من الجمهور أو من الجهاز المصرفي أو من الخارج لأسباب مختلفة قد تكون أسبابا مالية صرفة أو أسبابا اقتصادية. وعادة ما تكون للحكومة قدرة تفوق قدرة المؤسسات الخاصة في مجال الاقتراض من حيث مبلغ القرض وشروطه المتضمنة سعر الفائدة ومبلغ القسط ومدة التسديد ومبلغ التسديد.[1]

المطلب الثالث: تبويب النفقات العامة:وقد قسمها المشرع إلى:

➢ **نفقات التسيير :**ويقصد بها تلك النفقات المتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنيات الحكومية ومعدات المكاتب. ومنه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها، كما أنها تمثل الاعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوزارية، كل واحد على انفراد طبقا لقانون المالية للسنة المعنية فكل وزارة لها اعتماد مالي خاص بها ثم تأتي السلطة التنظيمية (رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة) لتوزيع هذه الاعتمادات داخل كل وزارة معينة.

➢ **نفقات التجهيز (الاستثمار):**

إذا كانت نفقات التسيير توزع على الدوائر الوزارية، فان نفقات التجهيز توزع على قطاعات نشاطات مختلفة وتتفرع إلى ثلاث أبواب:

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأس مال.[2]

[1]نفس المرجع السابق، ص ص68-73.

[2]اعمر يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-49.

المطلب الرابع: الآثار الإقتصادية للنفقات العامة:

الفرع الأول: الآثار الإقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

هي الآثار التي تحدثها النفقات العامة بصورة فورية وأولية وتطول هذه الآثار عدة متغيرات اقتصادية هي:

✓ **الآثار الإقتصادية المباشرة للنفقات العامة على الدخل القومي:**

يقصد بنمط توزيع الدخل القومي الكيفية التي يوزع بها بين طبقات وفئات المجتمع ونصيب كل طبقة أو فئة منه، وكقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل القومي بطبيعة طريقة الإنتاج.

وللتعرف على أثر الإنفاق العام على الدخل الوطني لابد من تحديد سياسة الإيرادات العامة للدولة. ولابد من التنسيق بين سياسة الإنفاق والإيرادات، وقد يكون أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل مباشرا أو غير مباشرا.

- يكون مباشر بزيادة القدرة الشرائية لدى بعض الأفراد عن طريق منح الإعانات النقدية.
- يكون غير مباشر عن طريق تزويد فئات معينة ببعض السلع والخدمات بسعر أقل من سعر التكلفة، ويكون هذا الأثر غير مباشر كذلك عن طريق رفع المستوى العام للأسعار.ويكون في حالة الإنفاق العام الذي يتم تمويله من قبل الدولة. عن طريق خلق عجز في ميزانيتها تقابله الدولة بالاقتراض من البنك المركزي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كمية النقود المعروضة للتداول، فإذا زادت كمية النقود بمعدل يزيد عن معدل السلع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الذي قد يصل إلى حد التضخم نتيجة لزيادة الطلب بمعدل اكبر من معدل العرض.

✓ **آثار النفقات العامة على الإنتاج القومي:**

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والعمالة من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد مظاهر تدخل الدولة في حياة الأفراد والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها، وبصورة أدق فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات، بينما تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيد منها.

✓ **آثار النفقات العامة على الاستهلاك:**

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام، من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور. يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد. وسنتناول كل نوع من هذه النفقات على حدة:

- **نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام:**

ويقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهمات لازمة لسير المرافق العامة، ومن أمثلتها: النفقات التي تدفعها الدولة في سبيل صيانة المباني الحكومية.

ويرى بعض الشارحين أن هذا النوع من النفقات يعد نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة.

- **نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد:**

من أهم البنود الواردة في النفقات العامة ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها، من مرتبات وأجور أو المعاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها.

وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.

✓ **أثر المضاعف:**

يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولد عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق القومي على الاستهلاك.

ولتوضيح فكرة المضاعف فـإنه عندما تزيد النفقات العامة فـإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح و فوائد وأثمان المواد الأولية أو ريع على الأفراد. وهؤلاء يخصصون جزءا من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار.

فلما كان أثر المضاعف ذو علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي ل لاستهلاك، وينخفض بانخفاضه.

✓ **أثر المعجل:**

ينصرف اصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية ت بتعها على النحو حتما زيادات في الاستثمار، العلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

وحقيقة الأمر أن زيادة الدخول كما رأينا يترتب عليها الطلب على السلع الاستهلاكية(أثر المضاعف)ومع مرور الوقت فإن منتجي تلك السلعة بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عنها، ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل القومي. فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج القومي تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار بمرور الوقت بنسبة اكبر.

ومما هو جدير بالذكر أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل، كما أن أثر المعجل شأنه في ذلك شان اثر المضاعف يختلف من قطاع صناعي إلى آخر.[1]

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 72-82.

المبحث الثالث:الإيرادات العامة:

تعتبر الايرادات العامة الجزء المكمل والضروري لتمويل الانفاق العام، ولقيام الدولة بإنجاز المهام الملقاة على عاتقها تقوم بتأمين المال اللازم لتغطية هذه النفقات.

المطلب الأول:تعريف الإيرادات العامة:

- ✓ **التعريف1:**يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة، من أجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي.[1]
- ✓ **التعريف2:**تعرف الإيرادات العامة بأنها الموارد الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة، بهدف إشباع الحاجات العامة.وتعتبرالإيرادات العامة الجزء المكمل و الضروري لتمويل الإنفاق العام.[2]
- ✓ **التعريف3:**عرف النظام الإسلامي الإيرادات العامة على أنها مجموع الفرائض المالية التي فرضها الله سبحانه و تعالى و فرضها رسول الله صلى لله عليه و سلم، و ما يفرضه الإمام و نائبه على المسلمين و غيرهم من رعايا الدولة تنفيذا لأمر الله تبارك وتعالى، بغرض تمويل النفقات العامة للدولة و مساندتها في تحقيق أغراضها في ظل سياستها العامة.

المطلب الثاني: أنواع الإيرادات العامة

الفرع الأول: الضرائب

- ❖ **تعريف الضريبة:**يعرف الأستاذ ميشال دران الضريبة أنها: اقتطاع جبري تقوم به السلطات العامة على أموال الأفراد قصد توزيع ثقل الأعباء العامة فيما بينهم بإنصاف. بينما يقدم الأستاذ فرانسوا ديرييل تعريف أدق بقوله: الضريبة أداء نقدي مطلوب من أعضاء المجموعة يحصل جبرا بصفة نهائية بدون مقابل.
- ❖ **العناصر الأساسية للضريبة:**وتتمثل فيما يلي:
- ✓ **الضريبة أداء نقدي:**

عادة ما يكون أداء الضريبة أداءا نقديا، وهكذا تتميز الضريبة على الأداءات والخدمات الأخرى المفروضة على أعضاء الجماعة.

[1] نفس المرجع السابق، ص 87.

[2] محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 52.

✓ **الضريبة أداء مطلوب من أعضاء الجماعة:**

ويقصد بأعضاء الجماعة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين التابعين للقانون الخاص والقانون العام.

✓ **الضريبة أداء محصل جبرا:**

وبهذا تتميز الضريبة عن المساهمة الايرادية والقرض، ويعتبر الطابع الجبري مرتبطا بمفهوم الضريبة كطريقة أصلية لتوزيع الأعباء العامة وملازما للمساواة أمام الضريبة.

✓ **الضريبة كأداة محصل بصفة نهائية:**

فلا يترتب عنها أي رد، إذ تمثل تضحية نهائية للمكلف لصالح الجماعة وبهذا تتميز عن القرض.

✓ **الضريبة محصلة دون مقابل:**

لا ينطوي دفع الضريبة على أي مقابل مباشر، إذ لا توجد أية علاقة مباشرة بين المبالغ المدفوعة من قبل المكلف ومقدار أو طبيعة الخدمة التي تؤديها له الدولة.

❖ **وظائف الضريبة:**

وتتمثل هذه الوظائف في توزيع الأعباء العامة و التدخلية وإعادة توزيع المداخيل و الثروات.

- **توزيع الأعباء العامة:**

إن تغطية الأعباء العامة هي السبب الأساسي للضريبة، إذن إن الضريبة تعتبر الوسيلة الوحيدة التي تمكن من ضمان مصاريف المصالح غير القابلة للبيع ، مقدرة وفقا للقدرة التكليفية للمواطنين وليس وفقا للخدمات المستهلكة. تعتبر الضريبة كذلك كاقتطاع إجباري الوسيلة التي تمكن من تسيير المصالح العامة القابلة للبيع دون أن يحرم أحد من هذه المصالح لأسباب مالية. فتترتب المجانية إذا عن اختيار قامت به الدولة في فترة معينة.

- **التدخلية:**

تشكل الضريبة للدولة وسيلة مباشرة للتدخل في الاقتصاد في شتىعناصره: الإنتاج،الاستهلاك، الأسعار، النقد وهيكل المؤسسة. ونلاحظ اليوم تطورا عاما مقتضاه الميل الدائم إلى توسيع دور الدولة وبالتالي احتياجاتها المالية، وهو ما يترجم خاصة بالتدخل المكثف في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مما يقتضي مصاريف استثمارية مهمة.

بالإضافة إلى دور الضريبة في التدخل في المجال الاقتصادي يمكن أن تلعب دورا ردعيا، إذا الضرائب المهمة على الكحول والتبغ تسمح من الناحية النظرية بخفض استهلاك هذه المواد.

- **إعادة توزيع المداخيل أو الثروات:**

تمثل الضريبة وسيلة لإعادة توزيع الثروات والمداخيل، فتستخدم الضريبة إذا لإعانات مختلفة، قصد تقليص التفاوت الاجتماعي بشكل مضبوط أو أكثر عمومية أو بالأحرى لضمان الحد الأدنى من المداخيل لكافة المواطنين، وتتجلى أهمية هذه الوظيفة من خلال مستوى تحويل المداخيل في ميزانية الدولة.

الفرع الثاني:الرسوم

❖ **تعريف الرسم:**

✓ **تعريف1:** يعرف الرسم بأنه فريضة مالية يؤديها الفرد جبرا للدولة مقابل انتفاعه بخدمة معينة تترتب عليها نفع خاص له إلى جانب النفع العام الناشئ عن أداء هذه الخدمة.[1]

✓ **تعريف2:** يمكن تعريف الرسم بأنه مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى هيئاتها العامة مقابل نفع خاص يحصل عليه الفرد بجانب نفع عام يعود على المجتمع ككل.[2]

✓ **تعريف3:**يعرف الرسم بأنه مبلغ من النقود يدفع من طرف الفرد إلى الدولة أو هيئة عامة جبرا مقابل نفع خاص يعود عليه بالإضافة إلى نفع عام يعود على المجتمع.

❖ **خصائص الرسم :**

يتميز الرسم بعدة خصائص منها:

✓ **الصفة النقدية:** يدفع الرسم نقدا للدولة و ليس عينا و ذلك بسب سيادة الاقتصاد النقدي وليتلاءم مع الصفة النقدية للنفقات العامة.

✓ **الصفة الجبرية:**

يدفع الرسم بصورة جبرية من الشخص طالب الخدمة، وتأتي صفة الإجبار من عدة وجوه منها أن الرسم يحدد مبلغه من قبل السلطة العامة، وليس لطالب الخدمة دور في تحديده أي ليس عن طريق التعاقد وكذلك الفرد يكون مجبرا على تقبل بعض الخدمات وإلا عرض نفسه للعقاب أو حرمها من امتيازات مهمة مثال ذلك الحصول على إجازة حمل السلاح أو السياقة أو الحصول على بعض الوثائق الرسمية أو توثيق العقود أو التقاضي.

✓ **الرسم يدفع مقابل خدمة خاصة:**

-يدفع الرسم مقابل خدمة خاصة يحصل عليها الفرد، وهذه الخدمة لا تقدم إلا من قبل الدولة وتكون على صور منها حصول الفرد على خدمة من موظف حكومي مثل: القاضي وكاتب العدل أو منح امتياز للفرد

[1] قاضي الياميين وكريم عادل: دراسة اقتصادية لأثر السياسة المالية على البطالة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد الجزئي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011-2012، ص 19.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

كرخصة الصيد السياقة وممارسة مهنة معينة أو تكون الخدمة على شكل تكاليف تتحملها الدولة كرسوم الأرضية.

- يترتب على كون الرسم مقابل خدمة أن سعره لا يختلف باختلاف المركز المالي لطالب الخدمة، وكذلك يجب أن يحدد سعر الرسم حسب كلفة الخدمة المقدمة ولا يصح أن يتجاوزها وكذلك يجب أن يدفع الرسم الشخص المستفيد من الخدمة لا غيره، فإذا قدمت خدمة لحي سكني فيدفع الرسم ساكن البيت لا مالكه.

✓ **اقتران النفع الخاص بالنفع العام:**

عندما يدفع الشخص رسما معينا فإنه يحصل على منفعة اجتماعية مثال ذلك عندما يدفع الخصمان رسوم التقاضي فإن كلا منهما يحصل على حقه وهذه هي المنفعة الخاصة وتسود العدالة ويردع الظلم والمعتدون على حقوق الآخرين وهذه تمثل منفعة عامة يحصل عليها المجتمع.

❖ **أنواع الرسوم:**

تكون الرسوم على نوعين هما:

✓ **الرسوم الصناعية:**مثل رسم البريد والهاتف والرسوم المفروضة على المصوغات وغيرها.

✓ **الرسوم الإدارية:**وتشمل الرسوم على الأعمال المدنية التي تؤخذ مقابل منح امتياز خاص مثل منح إجازات البناء والسوق وحمل السلاح أو الإعفاء من التزام ايجابي مثل بدل الخدمة العسكرية أو مقابل إعطاء شهادة تثبت لدافع الرسم بعض الحقوق أو الوقائع.

– الرسوم تتعلق بالحياة العملية كرسوم الدراسة ودخول المتاحف والحدائق العامة والمعارض.

– الرسوم القضائية وتؤخذ من المتنازعين على الحقوق ورسوم كاتب العدل.[1]

الفرع الثالث: القروض العامة

❖ **تعريف القروض العامة:**

عبارة عن مبلغ من المال سواءا كان عينا أو نقدا يدفع للدولة أو لأحد أشخاص القانون العام من وحدات اقتصادية محلية أو أجنبية وبصورة اختيارية، وبموجب عقد يستند إلى تصريح مسبق من قبل السلطة التشريعية تتعهد الدولة بدفع فوائد على مبالغ القرض وسداد أصل القرض.[2]

❖ **أنواع القروض العامة:**تصنف القروض إلى عدة أنواع وحسب المعيار المعتمد وهي:

- **حسب معيار الحرية إلى القروض الاختيارية والقروض الإجبارية:**وتقسم إلى:

✓ **القروض الاختيارية:**هي القروض التي تعلن الدولة عن شروطها وتترك للجمهوريةإقراضها وهذا هو الأصل في القروض كافة.

[1] سعيد علي لعبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص112-116.

[2]محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام،مرجع سبق ذكره، ص 106.

- ✓ **القروض الإجبارية:** الدول تعلن عن شروط القرض وتجبر الأفراد أو من لها سلطة عليه على إقراضها وتلجأ الدولة إلى ذلك في الظروف غير الاعتيادية.

- **حسب معيار الإقليم إلى القروض الداخلية و القروض الخارجية:**

✓ **القروض الداخلية:** وهي القروض التي يكون مصدرها رعايا الدولة أو المقيمين على أراضيها وعادة ما تكون بالعملة المحلية، ويستعمل لمعالجة العجز المالي في الإيرادات العامة.

✓ **القروض الخارجية:** هي القروض التي يكون مصدرها من خارج حدود الدولة كأن تكون دول أو منظمات أو مصارف أجنبية وعادة ما تكون بالعملة الأجنبية، وتستعمل لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات أو لتمويل مشاريع اقتصادية أو أي أغراض أخرى.

- **حسب مدة القرض إلى القروض القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل:**

✓ **القروض قصيرة الأجل:** وتكون مدتها أقل من سنة، وتلجأ إليها الدولة لمعالجة الاختلاف الزمني في تنفيذ النفقات وتحصيل الإيرادات وتعرف هذه القروض بأذونات الخزينة.

✓ **القروض متوسطة الأجل:** تكون مدتها أكثر من سنة أو اقل من خمس سنوات.

✓ **القروض طويلة الأجل:** تكون مدتها أكثر من خمس سنوات وتلجأ الدولة إليها لاستخدامها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية أو لتغطية تكاليف حربية أو دافعية.[1]

- **حسب انقضاء القروض العامة:**

ويقصد بها رد أصل القرض العام مع الفوائد المستحقة في آجالها المحددة ويتم ذلك بطريقتين هما:

✓ **الوفاء بالقروض:** أي تسديد القرض مع الفوائد في الوقت المحدد دفعة واحدة، ويتم ذلك عادة في القروض قصيرة الأجل، حيث تسدد من موارد الدولة الاعتيادية.

✓ **استهلاك القروض:** يتم التخلص من عبء القروض على شكل دفعات خلال فترة معينة وتكون بأساليب منها:

- **الاستهلاك على شكل أقساط سنوية محددة:** تتضمن جزء من قيمة القرض والفائدة.
- **الاستهلاك بالقرعة:** تحدد الدولة المبلغ الذي تريد تسديده مع الفوائد المستحقة وتختار مجموعة من السندات بالقرعة وتسددها مع فوائدها، تكرر هذه العملية سنويا إلى أن يتم تسديد كامل القرض.
- **الاستهلاك عن طريق الأسواق المالية:** تقوم الدولة بشراء السندات من السوق، ويحدث ذلك عندما تنخفض أسعار السندات عن قيمتها الاسمية ولا تتمكن الدولة من شراء سندات كثيرة لأن أسعارها سوف ترتفع.[2]

[1] سعيد علي لعبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 164-166.

[2] نفس المرجع السابق، ص 170.

الفرع الرابع: الإصدار النقدي:

- **تعريف الإصدار النقدي :** ويعني خلق كمية من النقد الورقي تستخدمه الدولة في تمويل نفقاتها العامة، أما التوسع في الائتمان المصرفي فإن الدولة تقرض من البنوك التجارية التي تستطيع خلق نوع جديد من النقود تسمىنقود الودائع وبالتالي إضافة كمية جديدة إلى وسائل الدفع.[1]
- **موقف الفكر من الإصدار النقدي المالي:**

✓ **موقف الفكر المالي التقليدي:**

لقد عارض الفكر المالي التقليدي هذه الوسيلة للتمويل للأسباب الآتية:

- **إن الفكر التقليدي يفترض حصول التوازن الإقتصادي تلقائيا وعند مستوى الإستخدام التام :** فإذا ما قامت الدولة بتمويل نفقاتها عن طريق الإصدار النقدي الجديد، فـإن هذا يعني تدخلا غير مرغوب فيه، لأنه يعيق آلية عمل السوق أو جهاز الثمن عن أداء مهمته في إعادة التوازن إلى الاقتصاد القومي.
- **يضر ارتفاع الأسعار بأصحاب الدخول الثابتة:** والتي تتميز بعدم مرونتها، أي أنها لا تتغير بسرعة تغيرالأوضاع الاقتصادية وخاصة المستوى العام للأسعار مثل: الرواتب والعقود طويلة الأجل أما أصحاب الدخول المرنة كالأرباح فإنهم ينتفعون من التضخم. وهذا يعني أن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لأصحاب الدخول المرنة على حساب أصحاب الدخول الثابتة.
- **يؤثر التضخم تأثيرا سلبيا على الادخار** : فارتفاع الأسعار وتدهور قيمة النقود يجعل الأفراد يميلون إلى تفضيل اقتناء السلع على الاحتفاظ بالنقود، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك على حساب المدخرات السابقة والحالية.
- **يؤدي التضخم إلى عجز في ميزان المدفوعات:** لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تقليل الصادرات، حيث تصبح السلع الوطنية مرتفعة السعر بالقياس مع السلع الأجنبية، مما يقلل من فرص التسويق الخارجي أو التصدير.

✓ **موقف الفكر المالي الحديث من الإصدار النقدي:**

أما الفكر المالي الحديث فيرى إمكانية لجوء الدولة إلى هذه الوسيلة للتمويل في حالة وجود موارد اقتصادية عاطلة، وهنا يتم التمييز بين حالة الدول المتقدمة والدول المتخلفة فالدول المتقدمة يكون جهازها الإنتاجي عالي المرونة ومتكامل، أما في الدول النامية فإنها ذات جهاز إنتاجي غير مرن وغير متكامل.[2]

[1] نفس المرجع السابق، ص 76.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 77،78.

المبحث الرابع:الموازنة العامة

تمثل الموازنة العامة للدولة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة نظرا لتطورها وتزايد تأثيرها على التوازن الاقتصادي.

المطلب الأول:تعريف الموازنة العامة وأهميتها:

الفرع الأول:تعريف الموازنة العامة:وهناك عدة تعاريف منها:

- ✓ **تعريف1:**هي عبارة عن خطة مالية معتمدة من قبل السلطة التشريعية، الموازنة بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية.[1]
- ✓ **تعريف2:**الموازنة العامة هي خطة مالية سنوية تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها، وتحتوي على تقديرات لنفقات وإيرادات الدولة لسنة مقبلة، لأجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.[2]

الفرع الثاني:أهمية الموازنة العامة

إن الموازنة العامة لا تعبر فقط عن مجرد تقدير إنفاق وإيراد الدولة لفترة مقبلة، وإجازة لهذه التقديرات بل تعكس أيضا أهدافا وأهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية، وسنتعرض إلى هذه الأهمية فيما يلي:

- ➢ **أهمية الموازنة من الناحية السياسية:**

للموازنة أهمية سياسية كبيرة وذلك في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية، لأن إلزام السلطة التنفيذية بالتقدم كل عام إلى المجالس النيابية لكي يجيزها نواب الشعب ويقرر صرف النفقات.

- ➢ **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية:**

تحظى الموازنة بأهمية قصوى، هذه الأهمية تزيد باتساع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتحصيل الإيرادات، ويعني أنها خاضعة للرقابة الدائمة لهذه المجالس. وتظهر هذه الرقابة من خلال تعديل أو رفض مشروع الموازنة المقدم إليها.

ففي الدول ذات الأنظمة الديمقراطية تكاد القوتان السياسية والمالية ترتكزان في يد نواب الأمة في المجالس التشريعية، ويحدث العكس في الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية فإن الأمر بيد السلطة التنفيذية.

ويعد اعتماد الموازنة من طرف السلطة التشريعية إجراء له أهمية بالغة فهو يزيد من الثقة بمالية الدولة، وكذلك يقلل إلى حد كبير من المفاجآت التي يتعرض لها دائنوا الدولة.

---

[1] محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام، مرجع سبق ذكره،ص ص 157،158.

[2] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 186.

فقد أصبح دور الموازنة في عصرنا الحاضر خاصة في الدول المتقدمة اقتصاديا أكثر اتساعا، فأصبح للموازنة أهمية في تحقيق العمالة الكاملة. وكذلك تعبئة القوى الاقتصادية غير المستخدمة، إضافة إلى زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة.[1]

المطلب الثاني: قواعد ومراحل الموازنة العامة وتقسيماتها

الفرع الأول: قواعد الموازنة العامة

تقضي القواعد العامة لعلم المالية بضرورة تقييد الدولة بعدد من القواعد الأساسية عن تحضيرها للموازنة العامة وتتضمن ما يلي:

- **قاعدة الوحدة:**

تقضي هذه القاعدة بضرورة وضع موازنة واحدة تدرج فيها جميع نفقات الدولة ووسائل تمويلها. وهذا يعني أن يكون للدولة الواحدة موازنة عامة واحدة، وذلك لتبسيط معرفة الخطة المالية للدولة بمجرد النظر إليها.

- **قاعدة عمومية الموازنة العامة:**

وتقوم قاعدة عمومية الموازنة على أساس عدم إتباع طريقة الموازنة الصافية، وهذا يستلزم إدراج جميع النفقات والإيرادات دون إجراء المقاصة بينهما،أي عدم اتباع طريقة الناتج الصافي التي لا يسجل فيها إلا فائض الإيراد على النفقة بالنسبة للوزارة.

طريقة الموازنة الصافية تقوم على أساس إجراء مقاصة بين الإيرادات وبين المصروفات التي أنفقت عليها، كما تجري مقاصة بين الإيرادات والنفقات التي ترتبت عنها.

- **قاعدة عدم التخصيص:**

تقضي هذه القاعدة أن لا يتم تحديد إيرادات معينة في الموازنة لأوجه إنفاق محددة، بل تجمع كافة الإيرادات في جانب واحد ويقابلها في الجانب الآخر قائمة بالنفقات تدرج فيها كافة المصروفات المتعلقة بالسنة المالية.

- **قاعدة السنوية:**

ويقصد بها أن تكون المدة التي تعطيها الموازنة سنة واحدة، مع عدم اشتراط إنفاقها مع السنة الميلادية، إنما تحدد السنة تبعا لظروف كل دولة على حدا.

و من الملاحظ أن تاريخ بداية كل سنة مالية يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لنظامها الإداري التشريعي.

- **قاعدة التوازن:**

يقصد بتوازن الموازنة العامة أن لا تزيد الإيرادات عن النفقات أو العكس، وهذا يعني أن الموازنة تعتبر متوازنة إذا تعادلت الإيرادات مع النفقات، وتعتبر الموازنة في حالة عجز إذا زادت النفقات عن الإيرادات،

[1] خليفي عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 27 ،28.

مما يجعل الدولة تضطر إلى تمويل ذلك العجز إما عن طريق الاقتراض العام الداخلي أو الخارجي أو أية أساليب أخرى لتمويل العجز في الموازنة.[1]

الفرع الثاني: مراحل إعداد الموازنة العامة

تمر الموازنة العامة بأربع مراحل وهي:

- **المرحلة الأولى: مرحلة التحضير والإعداد**

من المتفق عليه أن تقوم السلطة التنفيذية بتحضير الموازنة وإعدادها، ويرجع ذلك إلى العديد من المبررات:

1. تقع مسؤولية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية على السلطة التنفيذية، وللحكومة أن تضع من البرامج والسياسات ما تراه كفيلا بتحقيق الأهداف المرجوة، ولها أن تطلب ما تراه ضروريا لتنفيذ برامجها وسياساتها والقيام بوظائفها.
2. للحكومة أجهزة وإمكانيات فنية وإدارية قادرة على تحديد مقدرة القطاعات والفئات على تحميل الأعباء المالية، الأمر الذي يمكنها من اختبار مصادر الإيراد.
3. السلطة التنفيذية أقدر على معرفة حاجات المجتمع، لذلك تتولى الحكومة مهام تحضير الموازنة، وتبدأ هذه المرحلة عادة على مستوى أصغر وحدات حكومية. حيث تتولى كل مؤسسة أو هيئة أو وزارة إعداد تقديراتها لما يلزم من نفقات وما تتوقع أن تحصل عليه من إيرادات خلال السنة المالية المطلوب إعداد موازنتها.

- **المرحلة الثانية: مرحلة الإعتماد**

يبدأ المجلس النيابي بمناقشة المصروفات المقترحة في مشروع الموازنة ثم اعتمادها من قبل النظر في جانب الإيرادات حتى يمكن التقيد بقرار محدودية الإيرادات.

بعد ذلك تركز المناقشة حول مقترحات الإيرادات المختلفة لإجراء المفاضلات بين البدائل لتمويل تلك النفقات، وتعتبر موافقة البرلمان على الموازنة إجازة ينبغي الحصول عليها قبل البدء في تنفيذ الموازنة أي قبل بداية السنة المالية.

لذلك تنص الدساتير على ضرورة تقييم مشروع الموازنة قبل بداية السنة المالية لفترة تتراوح بين شهرين أو ثلاث أشهر على الأقل للسلطة التشريعية.

- **المرحلة الثالثة: مرحلة التنفيذ**

يقصد بتنفيذ الموازنة إجراء تحصيل الإيراداتودفع النفقات التي أدرجت في هذه الموازنة بعد اعتمادها من قبل السلطات المختصة أن أخطاء الإيرادات قد تعوض بعضها البعض....حيث يزيد الإيراد في بعض البنود كما كان مقدرا، ويقل في البعض الآخر. أما بالنسبة للنفقات فأخطاء التقدير لا تعوض إلا في حدود ضيقة. وهذا يختلف من دولة لأخرى وحسب الضرورة.

[1] محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص ص 161 -165.

- **المرحلة الرابعة : مرحلة الرقابة و المراجعة**

تتحقق الرقابة المالية للسلطة التشريعية عن طريق قيامها بمشروع الموازنة العامة قبل اعتماده. وذلك للتأكد من استخدام الأموال العامة في الصالح العام وتتواصل عملية الرقابة عند تنفيذ الموازنة وذلك للتأكد من أنها لا تنحرف عن السياسة المرسومة. وأن الاعتمادات التي تم إقرارها تستخدم في الأغراض التي أدرجت من أجلها، مرحلة الرقابة تبدأ مع بدء أول مراحل الموازنة العامة (مرحلة الإعداد) وتصاحب مرحلتين الاعتماد والتنفيذ.[1]

الفرع الثالث: تقسيمات الموازنة العامة

هناك نوعان من التقسيمات هما:

- ✓ **التقسيم العلمي:**

يتم تبويب الموازنة العامة فيه حسب الأهداف التي يحققها كل تقسيم كما يأتي:

- **التقسيم الإداري:**

يتخذ هذا النوع من التقسيم الجهة الحكومية معيارا لتصنيف النفقات والإيرادات العامة. أي أن هذا التقسيم يعكس الخريطة التنظيمية لهيكل الدولة الإداري، وتوزع النفقات حسب الوزارة التي تقوم بإنفاقها بغض النظر عن المهمة التي تؤديها هذه النفقة.

يتسم هذا التقسيم ببساطته وسهولة فهمه ومراقبته من قبل المواطنين، والرأي العام وكذلك يسهل على السلطة التشريعية مراقبة تنفيذ الاعتمادات وكيفية استخدامها.

ومن عيوب هذا التقسيم أنه لا يطلع الاقتصادي على مستوى عمليات النشاط المالي للدولة بشكل مفصل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك يتعذر وضع سياسة إيراديه متكاملة تؤمن تنفيذ خطة التنمية.

- **التقسيم الوظيفي:**

تصنف فيه النفقات العامة في مجموعات متجانسة وفقا للخدمات العامة التي تقدمها، فالمعيار المعتمد هنا هو نوع الوظيفة التي ينفق المال العام من أجلها بغض النظر عن الجهة التي تقوم بعملية الإنفاق.
وتصنف الخدمات العامة التي تقدمها الدولة إلى خدمات عامة اجتماعية واقتصادية.

وفيما يخص جانب الإيرادات فإنها تقسم حسب نوعها كالضرائب والرسوم...

من مزايا هذا التقسيم أنه يسهل للمواطن التعرف على طبيعة الموازنة ومضمونها. كما يمكن من تحليل النشاط المالي للدولة وتتبع التغيرات الحاصلة فيه.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص165-167.

- **التقسيم النوعي**

يعمل بهذا التقسيم بعد التقسيم الإداري حيث يجري تبويب النفقات العامة لكل واحدة من وحدات القطاع العام تبويبا إداريا إلى أصغر وحدة بعدها. يتم تقسيم النفقات تقسيما نوعيا متشابها في كل الوحدات الإدارية.
إن هذا التقسيم يسهل من عملية الرقابةيلزم رؤساء الوحدات الحكومية بالتقيد في الإنفاق بحسب ما هو معتمد لكل نوع من النفقات، كذلك يساعد هذا التقسيم على تقدير أفضل للإيرادات في السنة القادمة.

✓ **التقسيم الاقتصادي:**

يتم هذا التقسيم على أساس اعتبارات اقتصادية، ويستفاد منه في التحليل الاقتصادي لآثار النشاط المالي للدولة. إن التقسيمات الاقتصادية للموازنة العامة مهمة وضرورية حيث تمكن الباحث أو المسؤول من قياس الآثار الأولية للاقتصاد العام على النشاط الاقتصادي الكلي، كما تبين حصة الاستثمارات العامة من مجموع الاستثمارات القومية، وكذلك تبين الآثار التوسعية أو الانكماشية لنشاط الدولة المالي من خلال قياس التغير في حجم النفقات الإيرادات العامة، يضم هذا التقسيم ما يلي:

- **تقسيم الموازنة إلى إيرادات ونفقات:**

تقسم بنود الموازنة إلى قسمين: إيرادات عامة ونفقات عامة، ويستفاد من هذا التقسيم في الأمور التالية:

1. معرفة إجمالي الإيرادات والنفقات العامة.
2. توضيح أهداف السياسة المالية والأهمية النسبية للحاجات العامة.
3. الوقوف على تطور المالية والسياسة المالية في الدولة خلال فترات متباينة، كذلك دراسة الأهمية النسبية لمختلف الإيرادات والنفقات بين دولتين أو أكثر.

- **تقسيم الموازنة العامة إلى نفقات أحادية وثنائية:**

النفقات الأحادية هي العمليات المالية التي تتضمن تدفق النقود أو السلع والخدمات من الدولة إلى الأفراد دون أن يقابلها شيء أو العكس. أما النفقات الثنائية فهي تتضمن تدفقا متبادلا بين الدولة والأفراد أو العكس. وبشكل عام النوع الأول يسمى بالتدفقات التحويلية، أما النوع الثاني فيسمى التدفقات الثنائية، أي الإنفاق على شراء السلع والخدمات.

- **تقسيم الموازنة إلى عمليات جارية ورأسمالية:**

تتضمن العمليات الجارية البنود المتكررة في الموازنة كل سنة. وهي تشمل الخدمات والإيرادات التي تتسم بالاستمرارية والثبات، أما العمليات الرأسمالية فتشمل العمليات المتعلقة بتكوين رأس المال العيني، وتتميز العمليات الرأسمالية بعدم انتظامها وعدم تكرارها.[1]

[1] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص191-195.

المطلب الثالث: التفرقة بين الموازنة العامة وغيرها من الميزانيات

الفرع الأول: الموازنة العامة والميزانية القومية والحسابات القومية

يقصد بالميزانية القومية التقديرات الكمية المتوقعة لنشاط الاقتصاد القومي(القطاع العام والخاص) خلال السنة المقبلة، أما الموازنة العامة فهي تقدير لنشاط الدولة المالي فقط. وهناك علاقة وثيقة بين المفهومين لأن الموازنة العامة هي جزء من الميزانية القومية، أما الحسابات القومية فيقصد بها الدراسة الكمية للنشاط الاقتصادي القومي خلال السنة الماضية أي حسابات الدخل القومي، تكوينه وتداوله وتوزيعه.[1]

الفرع الثاني: الموازنة العامة والميزانية الخاصة بالمشروع

ويتم ذلك حسب الجدول التالي:

جدول رقم 1-1: الفرق بين الميزانية الخاصة بالمشروع والموازنة العامة

الميزانية الخاصة بالمشروع	الموازنة العامة
1. عبارة عن وثيقة مالية تعبر عن المركز المالي الحقيقي للمشروع في لحظة معينة. 2. تعكس حقيقة الوضع المالي في لحظة معينة وفقا لأسس محاسبية معينة، وبالتالي فهي تتناول أمر واقع لا مفر من الاعتراف به، ومن ثم لا مبرر لاعتماده مادام ليس بالإمكان رفضه. 3. الميزانية تهدف إلى تحقيق الربح	1. تبين ما تعتزم الحكومة إنفاقه وما تتوقع الحصول عليه من إيرادات في الفترة المقبلة. 2. تعبير مالي عن برنامج عملي لمرحلة قادمة تمت مناقشتها من قبل السلطة التشريعية قبل اعتماده. الموازنة هي الأساس في تطبيق فكرة الميزانية التقديرية في المنشات الخاصة. 3.الموازنة تهدف لتحقيق أغراض وأهداف اجتماعية واقتصادية تنموية.

المصدر: محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام: مرجع سبق ذكره ص: 159

المطلب الرابع: المشاكل التي تواجه إعداد الموازنات العامة في الدول النامية

❖ **أولا:** ندرة الموارد المالية:والمتمثل في تدني مستوى الحياة وانتشار الجهل والفقر والمرض وضعف البنية الاقتصادية، وتدني مستوى الإنتاج القومي وانعدام الصناعات الحديثة. حيث قائمة الدول الصناعية تخلو منها أي دولة نامية،كذلك استخدام الوسائل البدائية في الإنتاج، حيث اقتصادياتها أحادية الجانب. إضافة إلى

[1] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص187.

الاعتماد على القروض الخارجية (مديونية مزمنة)، وكذلك العجز المزمن في الميزان التجاري، باستمرار الصادرات أكثر من الواردات، التضخم في الجهاز الحكومي (بطالة مقنعة) وضعف الأجهزة الإدارية. ضعف المؤسسات التشريعية والسياسية والذي يؤدي إلى الرشوة والمحسوبية والتهرب من دفع الضرائب المستحقة وغيرها من أشكال الفساد الإداري، وهذا يؤدي إلى عدم استقرار في الموازنة العامة.

- ثانيا: تعدد وتنوع الأجهزة التي تتولى إعداد المشروع النهائي للموازنة العامة : مما ينعكس سلبا على إعداد الموازنة الواقعية التي تقدر فيها الإيرادات والنفقات بشكل منطقي وسليم، مما يساعد على اتخاذ قرارات صحيحة، واقعية تساهم في التنمية بشكل أفضل.
- ثالثا: فقدان المعلومات والبيانات المبوبة والمنظمة : مما يؤدي إلى عجز المشرفين على إعداد الموازنات العامة الصحيحة، حيث يلاحظ أن المعلومات والبيانات المتداولة ليست بذات فائدة تذكر ،وكذلك البيانات الخاصة بالعمالة والأسعار، وحجم التجارة الخارجية، زيادة السكان، الهجرة الخارجية والداخلية. كلها بيانات قاصرة لأنها غير دقيقة وغير مكتملة، مما يؤدي إلى اضطراب الموازنة العامة.
- رابعا: افتقاد معظم الدول النامية إلى جهاز ضريبي كفء قادر على القيام بتحصيل الضرائب بالنسب و المقادير الحقيقية، أو تنمية موارد جديدة قادرة على تغطية احتياجات متزايدة... عدا عن تفشي الرشوة والفساد الإداري بين العاملين في هذه الأجهزة.
- خامسا: التغيرات المستمرة في الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية... كثرة الحروب الأهلية والنزاعات العرقية والاضطرابات الاقتصادية والعمالية... هذا الوضع يجعل من عمليات التخطيط و البرمجة و الموازنة عمليات صعبة أو أهداف بعيدة المنال.
- سادسا: التزايد المستمر في الإنفاق الاستهلاكي
  - زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي ينعكس سلبا على المشاريع التنموية.
  - الحاجات و السلع الضرورية تستحوذ على الجزء الأكبر من إيرادات الدول النامية.
  - حسب معظم الدول النامية تنفق لتوفير السلع الضرورية (الخبز والدواء) ثم إنفاق بقية الموارد على التعليم و رواتب العاملين.
- سابعا: اتساع واجبات الدولة الحديثة: حيث أدى التمازج الحضاري وانتشار الأفكار الحديثة حول الديمقراطية والحرية والاشتراكية وضرورة تحقيق الرفاهية والعدالة بين المواطنين إلى انتقال كثير من الأفكار حول أنماط السلوك من مأكل ومشرب وملبس، مما أدى بشعوب العالم النامي إلى أن تتطلع إلى ممارسة الحياة المترفة التي تتمتع بها شعوب العالم الصناعي، مما جعل الحكومات في دول العالم الثالث بحاجة لمبالغ كبيرة تحصل عليها على شكل قروض بفوائد عالية، مما يترتب عليها أعباء مالية ضخمة، ويؤدي ذلك إلى حصول الخلل في توازن البناء العام للموازنة العامة.
- ثامنا: عدم كفاءة أجهزة الرقابة :الاختلاف في أقسام الرقابة يؤدي إلى التداخل في عملية الرقابة وتنوعها واختلاف نشاطات الأجهزة من دولة إلى أخرى. ويعود ذلك إلى ازدواج أعمال المؤسسات الرقابية،

فكثيرا ما تقوم أكثر من مؤسسة رقابية بمهام و أعمال الوزارات التنفيذية. الأمر الذي يؤدي إلى التأخير في إنجاز الأعمال، ويجعل التقيد بالأنظمة واللوائح هدفا أساسيا بدلا من أن يكون وسيلة لتسهيل التنفيذ وتحقيق النتائج المرغوبة، علاوة على ذلك فإن بعض التقسيمات لا تتطرق إلى الرقابة الداخلية للوزارات و المؤسسات التنفيذية.

وتمارس الرقابة بواسطة ديوان المحاسبة ووزارة المالية و ديوان الرقابة و التفتيش، بينما تفتقر هذه البلدان إلى الرقابة الداخلية و التي تساهم في انجاز الأعمال بفعالية، و أن بعض أجهزة الموازنة تمارس الرقابة لغايات الرقابة بدلا من أن تساهم في تحسين الأداء والتطوير نحو الأفضل.[1]

[1] محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام: نفس المرجع السابق، ص ص 85-87.

خلاصة الفصل الأول

من خلال دراستنا نستنتج أن أهمية السياسة المالية و دورها في النشاط الاقتصادي ارتبط بتطور الدولة، ففي الفكر الكلاسيكي كانت السياسة المالية محايدة و تشمل مرافق محدودة، واعتقد الكلاسيكيون أن توازن الميزانية سنويا يضمن الحياد المالي للدولة. وبسبب التطورات الاقتصادية فقد أصبحت السياسة المالية تقوم على أساس تدخل الدولة في كافة المجالات، وعليه تلعب السياسة المالية دورا كبيرا في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المرغوبة والمتمثلة في التخصيص والتوزيع و الاستقرار والنمو.

الفصل الثاني:

البطالة، التشغيل وسياسة التشغيل

مقدمة الفصل:

لعل من أهم القضايا المعاصرة التي تؤرق المجتمعات كافة مشكلة البطالة، والتي تمتاز بالتعقيد لارتباطها بالمشكلات الاقتصادية الأخرى، ولقد أدت البطالة إلى تزايد الضغوط الاقتصادية مما استوجب استحداث سياسات التشغيل والتي تعتبر موجها ومرشدا للأعمال الاقتصادية على المدى الطويل. كما تكمن أهمية هذه السياسات في مدى تأثيرها على المجتمع وبالأخص فئة البطالين. وتكتسي مسألة التشغيل والبطالة أهمية بالغة وأصبحت محل انشغال السلطات العمومية.

المبحث الأول: البطالة

تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة.

المطلب الأول: مفهوم البطالة وقياسها

الفرع الأول: مفهوم البطالة:وتوجد عدة تعاريف منها:

- ✓ **تعريف1:**يعني المفهوم العام للبطالة وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في مجتمع من المجتمعات.[1]
- ✓ **تعريف2:**تتمثل البطالة في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.[2]
- ✓ **تعريف3:**تعرف البطالة على أنها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل، فيه استخداما كاملا و/أو أمثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع اقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه.[3]
- ✓ **تعريف4:**يمكن تعريف البطالة على أنها التعطل لجزء من قوة العمل في مجتمع ما الراغبة والقادرة على العمل، وتظهر البطالة عادة في أوقات الركود والانحسار الاقتصادي، وتقل في أوقات الرواج والازدهار الاقتصادي.[4]
- ✓ **تعريف5:**إن البطالة تعني عدم وجود فرصة عمل لمن يرغب في العمل، قادر عليه، في سن العمل، أي أنها تتضمن العاطلين عن العمل من الراغبين فيه، ممن هم في سن العمل والقادرين علية.[5]

---

[1]نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف: الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى2006، ص 243.

[2]بلخير ميمونة ورزيق منصورية: دراسة تنبئية لخلق مناصب شغل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2010-2011، ص4.

[3]محمد السريتي وعلي عبد الوهاب النجا: الاقتصاد الجزئي، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص ص 286-288.

[4]محمود حسين الوادي واحمد عارف عساف: الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2009، ص189.

[5]فليح حسن خلف: الاقتصاد الكلي، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 335.

الفرع الثاني: قياس البطالة (معدل البطالة)

يمثل معدل البطالة عدد الأشخاص غير العاملين كنسبة من قوة العمل المدنية، وتشكل قوة العمل المدنية الأشخاص المصنفين كعاملين أو كعاطلين، وبالتالي يمكن حساب معدل البطالة بقسمة عدد الأفراد العاطلين على إجمالي قوة العمل (عاملين+عاطلين) ويعبر عن النتيجة بنسبة مئوية.

وحتى يمكن حساب معدل البطالة يتم حساب إجمالي قوة العمل في المجتمع على النحو الموضح في الجدول (2-1) ثم نقوم بحساب عدد الأفراد العاملين من قوة العمل، ومن ثم عدد الأفراد غير العاملين. ويتم حساب معدل البطالة على النحو التالي:

معدل البطالة = (عدد الأفراد من قوة العمل في حالة بطالة/إجمالي عدد الأفراد في قوة العمل المدينة)×100[1]

جدول رقم(2-1): حساب قوة العمل المدنية.

Xxx	إجمالي عدد السكان
Xx	- السكان اقل من سن العمل(<17سنة)
Xx	- السكان فوق سن العمل(>70سنة)
Xx	- السكان في سن العمل ولا يعملون:
	• طلبة في سن العمل ومازالوا يدرسون
	• سكان في سن العمل غير قادرين على العمل (مرضى، معوقين)
	• ربات البيوت
	= قوة العمل الإجمالية
Xxx	- أفراد القوات المسلحة
xxx	- الأفراد داخل السجون في سن العمل، المحجوزون وفي مؤسسات الرعاية والتأهيل)
	= قوة العمل المدنية
Xxx	

المصدر :إبراهيم طلعت: البطالة والجريمةدراسات في الاقتصاد الاجتماعي، دار الكتاب الحديث، الطبعة الاولى 2011، ص111.

[1]طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري: مدخل إلى علم الاقتصاد،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2009، ص 299.

المطلب الثاني: أنواع البطالة وأسباب ظهورها

الفرع الأول: أنواع البطالة

تقسم البطالة إلى عدة أنواع ومن أهمها:

- **البطالة الهيكلية:**

وتعني ارتفاع نسبة البطالة نتيجة تغييرات هيكلية حدثت في الاقتصاد الوطني، مرده حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات، أو راجع إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم، أو إلى تغيرات سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة.

في جميع الأحوال تؤدي زيادة الطلب المحلي أو الخارجي إلى تراجع نسبة البطالة فورا، بتشغيل الطاقات العاطلة والإسراع في أعمال التقنيات الجديدة. ويستلزم ذلك التكيف في عرض العمل يسيرها واقع سوق العمل بدرجة عالية من السيولة. وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية نجم عن تعاظم ظاهرة العولمة عبر نشاط الشركات متعدد الجنسيات في تحويل الكثير من استثماراتها إلى البلدان النامية، للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها هذه البلدان للاستثمارات الأجنبية، تاركة بذلك العمال الذين كانوا يعملون فيها في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى، فنجد أن معظم الدول التي تمر بتغيرات في هيكلها الاقتصادي يوجد لها هذا النوع من البطالة.

وأن ارتفاعها يعكس عدم قدرة عنصر العمل على التكيف مع التغيرات الجديدة في الاقتصاد، وهذا هو جوهر المشكلة في الجزائر، كما أن البطالة الهيكلية تنشأ لأسباب منها: التغيرات في هيكل الطلب والتقدم التكنولوجي، التغير في الهيكل العمري للسكان، زيادة نسبة صغر السن والإناث في القوة العاملة. إلا أن علاج البطالة الهيكلية تتطلب فترة طويلة نسبيا لعلاجها، حيث تتطلب تدريب وتكوين لاكتساب مهارات جديدة والتكيف مع المهارات الجديدة المطلوبة.[1]

- **البطالة الدورية:**

جاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالدورة الاقتصادية، وهي التقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والاقتصادي في الدولة، وتمثل السبب الرئيسي للبطالة الواسعة في التحول من الازدهار والرواج إلى حالة الركود والكساد. وتحدث عندما ينخفض الطلب الكلي على العمل في مواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه النزولي، وبالتالي ينضم مجموعة من العمال إلى العاملين العاطلين أصلا.

وسيمت ذلك عندما تقوم المنشأة على التوقف المؤقت لعمالها وتقلل من معدل شغل الوظائف التي تعرف بترك بعض العمال لوظائفهم، أي أن التدفق في البطالة يزيد والتدفق في العمالة يقل. ويوصف كثير من الاقتصاديين هذه البطالة باسم بطالة النقص، أو العجز في الطلب، كما توصف باسم البطالة الكينزية.

[1] احمد حويتي وآخرون : البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998، ص25-26.

ويتطلب علاج البطالة الدورية إتباع سياسات اقتصادية تختلف في الدول المتقدمة عن الدول النامية، حيث أن السياسة التوسعية الهادفة إلى زيادة مستوى الطلب الكلي من خلال تشجيع كل من الاستيراد، التصدير، الإنفاق الحكومي وإنقاص كل من الواردات والضرائب. وتكون هذه السياسة أكثر ملا ءمة لظروف الدول المتقدمة، أما في الدول النامية ف إن سبب نقص الطلب الكلي هو انخفاض الدخول بسبب انخفاض مستويات الإنتاج استغلال الموارد المعطلة. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخول ومن ثم زيادة الطلب الكلي.[1]

- **البطالة الإحتكاكية:**

البطالة الاحتكاكية تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وتنش أ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، أي عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض، أي افتقاد حلقة الوصل بين طالبي الوظائف ومن يعرضونها، لذلك يعتقد عدد من الاقتصاديين ضرورة إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة، بعرض العمل للتقليل من مدة البحث عن العمل، لأن عملية بحث العمال عن الوظائف وبحث أصحاب الأعمال عن العمال تأخذ وقتا، وحتى لو كان حجم القوى العاملة ثابتا لا يتغير، فسيكون في كل فترة بعض الأفراد الداخلين إلى سوق العمل بحثا عن العمل، وفي نفس الوقت سيكون هناك آخرون من العاطلين أو العاملين راحلون عن القوى العاملة، علاوة على ذلك فقد تسببت التقلبات العشوائية للطلب في أن تقوم بعض المنشآت بوقف بعض العاملين، في الوقت الذي تبحث فيه مجموعة أخرى من المنشآت عن عمال للوظائف الشاغرة لديها، ويتحدد مستوى البطالة الاحتكاكية في أي بلد بتدفق الأفراد من و إلى سوق العمل، وسرعة الحصول على منصب.

إن البطالة الاحتكاكية قليلة الاهتمام لدى الاقتصاديون، لأنها تتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات، بحيث أنها تمثل بطالة مؤقتة تتوقف فترتها عموما على مدى توافر المعلومات وشفافيتها في سوق العمل.[2]

- **البطالة السافرة (الصريحة):**

وتتمثل بالشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه، ويرجع تزايد هذا النوع إلى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة في سوق العمل، نتيجة للنمو السكاني السريع. والبطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية ودورية وهيكلية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر حسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني. وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري.

[1] مدني بن شهرة: مرجع سبق ذكره، ص 234،235.

[2] احمد حوليشي وآخرون: البطالة وعلاقتها بالجريمة والإنحراف في الوطن العربي، الرياض، 1994، ص25.

والبطالة السافرة في الجزائر لها عدة أشكال كالبطالة الهيكلية وذلك في الصناعات الحديثة، وخاصة في قطاعي الزراعة والمحروقات، بطالة المتعلمين التي تزايدت بصورة كبيرة خاصة بين خريجي الجامعات والمدارس الجدد.[1]

- **البطالة المقنعة:**

ويقصد بها تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، بحيث إذا سحبت تلك العمالة الزائدة من أماكن عملها، ف إن حجم الإنتاج لن ينخفض، وتوصف الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال بأنها تعادل صفرا، وقد تكون سالبة إذا زاد الإنتاج بعد خروجهم، ويعتبر ذلك بأن وجودهم في الوحدة الإنتاجية كان يعرقل جهود الآخرين، وهذا النوع عرف في المجال الفلاحي، حيث تتركز الزيادات السكانية الكبيرة وتخلف فائضا في عرض العمل، كما تشكل عبئا على النشاط الاقتصادي. ومع تتابع مراحل التحولات الاقتصادية والاجتماعية أخذ موقع البطالة المقنعة في التحرك نحو المدن عبر الهجرة الداخلية.[2]

- **البطالة الموسمية:**

تنشأ عن تذبذب الطلب عن العمل، غير أن التقلبات في هذه الحالة أكثر انتظاما، وبالتالي يمكن توقعها خلال أوقات معينة من السنة. وتظهر البطالة الموسمية في الأنشطة الفلاحية أو السياحية والبناء، وقد عرف الاقتصاد الجزائري هذا النوع من البطالة خاصة في القطاع الفلاحي، نظرا لطبيعة هذا النشاط. كما أنه يستغل إلى حد كبير كثافة عالية من العمل. كما أنه يتزايد نسبيا في مواسم الاصطياف في مجال السياحة رغم أن هذه الأخيرة مهملة نسبيا من قبل الدولة.[3]

- **البطالة الإجبارية:**

هي الحالة التي يتعطل الفرد فيها بشكل جبري، وتحدث عن طريق تسريح العمال وعندها لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل فرص للتوظيف، رغم بحثهم الجدي عنها وقدرتهم عليه وقبوله عند مستوى الأجر السائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية أو موسمية.

[1] ريغي هشام: العولمة والبطالة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أم البواقي، السنة الجامعية 2008-2009، ص92.
[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[3] بلعربي عبد القادر: الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص56.

- **البطالة التكنولوجية:**

وتسمى كذلك بالبطالة الفنية، ويسببها إدخال تكنولوجيات جديدة تحل محل العمل اليدوي، مما يعني الاستغناء عن جزء من العمال، ويتركون إلى الراحة الإجبارية. وهذا النوع من البطالة يوجد في الدول النامية التي أخذت بنظام اقتصاد السوق.[1]

الفرع الثاني:أسباب ظهور البطالة

لم تعد العوامل الاقتصادية هي المحددة لظهور البطالة، بل أصبحت العوامل غير الاقتصادية أيضا ذات أهمية مساوية. وأن ظهور البطالة أبعد من أن تكون مؤقتة، بل قد تكون ممتدة من فترة طويلة قبل ظهورها، ولذا فإن أسبابها تكمن في خلل في أكثر من محور من المحاور التالية:

- ✓ **المحور الأول: محور القوة البشرية:**

تحتاج الدول في كل مجال وعلى كل مستوى عدد من الأفراد التي يتم الاعتماد عليها في تحريك وتطوير الاقتصاد الوطني، لذا كان الاهتمام بالقوة البشرية قويا في كافة المجالات وعلى كل المستويات، وفي هذا المجال لابد من دراسة تأهيل القوى العاملة في الاتجاه المطلوب، و العمل على مراجعة تدريبها من حين لآخر وإعطاء أهمية كبيرة لعملية التدريب ومنه التطوير المستمر لمجالات التعليم لملاحقة التطور العلمي و التكنولوجي.

- ✓ **المحور الثاني: المعلومات و المعرفة:**

إن جميع المعلومات والمعرفة هي من الأساسيات الهامة لوضع الاستراتيجيات ال لازمة للقضاء على الخلل في وجود البطالة، ومن بين هذه المعلومات:

- محاولة معرفة جميع البيانات التي تعطي مؤشرات تساعد على التحليل اللازم سواءا على المستوى الوطني أو على مستوى كل قطاع.
- معرفة ووضع التصورات في مختلف المجالات وتحديد العوامل المؤثرة فيها على أن يتضمن ذلك الآليات المستخدمة لتحقيق عملية التطور في البلدان الأكثر تطورا مع المراجعة المستمرة لإحداث التطور وضوابطه و أساليب تحقيقه.
- الاستفادة من تجارب الآخرين في معرفة أسباب البطالة و مدى تكييف خطة للقضاء عليها.
- محاولات التعرف على الأداء وأسلوب العمال ومستوى و معدل تطوره في الدول المختلفة و وسائل التوصل إلى المستويات العالية وضوابطه وقوانينه.[2]

[1] مدني بن شهرة : مرجع سبق ذكره، ص ص 237،238.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 250، 251.

المطلب الثالث: آثار البطالة و كيفية معالجتها

الفرع الأول: أثار البطالة

يترتب على البطالة العديد من الآثار السلبية سواءا على مستويات الأفراد العاطلين أو على مستوى المجتمع ككل، ولعل أهم هذه الآثار تتمثل فيما يلي:

- ✓ **الآثار الإقتصادية:**

يترتب على البطالة إهدار لجزء من موارد المجتمع ومن ثم انخفاض مستوى الناتج بمقدار ما كان يساهم به هؤلاء العاطلين فضلا عن أن زيادة حجم البطالة في المجتمع يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع و الخدمات بدون أن تقابله زيادة ملموسة في العرض الكلي منها مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وهذا الأمر بدوره يعيق عمليات التنمية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، كما يترتب على البطالة زيادة حدة العجز في ميزانية الدولة بسبب انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب نتيجة لانخفاض الدخول، فضلا عن زيادة مدفوعاتها في صورة تقديم إعانات البطالة أو الدعم لتوفير الضروريات لهؤلاء العاطلين.

- ✓ **الآثار الاجتماعية:**

يشعر المتعطلون باليأس و الإحباط و عدم الانتماء، مما يترتب عليه العديد من الانحرافات الاجتماعية و الأخلاقية وارتفاع معدلات الجريمة مثل : القتل و السرقة ، خاصة في حالة الدول النامية التي لا تقدم إعانات بطالة للعاطلين خلال فترة تعطلهم، بالإضافة إلى فقدان العاطلين للخبرات و المعرفة التي اكتسبوها خلال فترة التعليم و التدريب أو الخبرة من الأعمال السابقة وخاصة في حالة استمرار التعطل، كما أنها تؤدي إلى مزيد من الاختلال في توزيع الثروات فيما بين الأفراد، ومن ثم زيادة حدة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع.

- ✓ **الآثار السياسية:**

يترتب على انتشار البطالة وتزايدها في أي مجتمع تهديدا لاستقراره السياسي و الاجتماعي و خاصة عندما تطول فترة التعطل، مما يساعد على انخراط المتعطلين في مجموعات إرهابية بهدف الضغط على الحكومات حتى توفر لهم العمل و الحياة الكريمة، و توجد علاقة طردية بين زيادة معدلات البطالة في المجتمع و مستوى الإرهاب، و الانقلابات السياسية كما هو مشاهد حاليا في عديد من الدول النامية. [1]

الفرع الثاني: كيفية معالجة البطالة

إن البطالة وما ينجم عنها من آثار ترتبط بطبيعة البطالة والمتصلة بطبيعة الاقتصاد وحالته ودرجة تطوره، وبالتالي اختلاف الأساليب والوسائل اللازمة لمعالجتها والحد منها ولذلك فإن المعالجات لها يمكن أن ترتبط باستخدام الوسائل والأساليب التالية:

[1] محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص 301، 302.

- ✓ العمل على توسيع وتنويع النشاطات الاقتصادية بالشكل الذي يؤدي إلى استخدام وتشغيل أكبر للعاملين في الاقتصاد، من خلال تطوير الاقتصاد وتصحيح اختلال هيكله الإنتاجي وبالذات في حالة البطالة الهيكلية.
- ✓ العمل على امتصاص البطالة المقنعة والحد منها من خلال كفاءة استخدام عنصر العمل بزيادة إنتاجياته.
- ✓ العمل على تخفيض البطالة الظاهرة، والحد منها عن طريق تحويل عرض العمل غير الماهر والذي يكاد يكون غير محدود وضمان تحقق فعاليتها في تحقيقه، وبالذات في الدول النامية عن طريق مؤسسات التأهيل والتدريب المهني، وزيادة درجة فعاليتها وربطها بدرجة اكبر بالنشطات الإنتاجية وحاجتها.
- ✓ زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي إلى استخدام الطاقات الإنتاجية، والى ضمان الاستمرار بالتوسع فيها، وبالشكل الذي يقود إلى زيادتها، ومن ثم زيادة الإنتاج والدخل والاستخدام، بما يحقق الحد من البطالة الدورية، المرتبطة بحالتي الانكماش والكساد أو الركود في النشاطات الاقتصادية الناجمة عن نقص الطلب الكلي وبالذات في اقتصاديات الدول المتقدمة التي تعاني من ذلك.
- ✓ اتخاذ الوسائل والأساليب والإجراءات التي يتم من خلالها تخفيض فترة الانتقال من عمل لآخر والتي تصحب التغيرات في الفن الإنتاجي، أو التغيرات الوقتية في النشاطات الاقتصادية والتي ترتبط بالاحتكاكية.
- ✓ العمل على إجراء تطوير و تغيير و تعديل في المؤسسات و الجهات التعليمية و التدريبية التي تساهم في توفير عرض العمل.[1]

[1] فليح حسن خلف: مرجع سبق ذكره، ص ص 246، 247.

المبحث الثاني: التشغيل

يعد التشغيل من أهم الأدوات التي اعتمدتها الدولة للتقليل من البطالة وتوفير مناصب شغل كافية.

المطلب الأول: مفهوم التشغيل وأنواعه:

الفرع الأول: تعريف التشغيل

- ✓ **تعريف1:** التشغيل بالمفهوم التقليدي هو: تمكن الشخص من الحصول على العمل و الاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد الحصول على قدر معين من التدريب التأهيل و التكوين.[1]
- ✓ **تعريف2:** التشغيل هو استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل، أي يكون له الحق في رفع مستوى مؤهلاته، عن طريق التكوين و التدريب و كذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي بما في ذلك الحق في الترقية وحق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي القانون.[2]
- ✓ **تعريف3:** التشغيل حسب المكتب الدولي للعمل يشمل جميع الأشخاص الذين هم في سن العمل، وممن يبحثون جيدا عن عمل، وذلك خلال فترة الإسناد (أسبوع، يوم...).[3]
- ✓ **تعريف4:** التشغيل حسب باتريك بولرو هو: القدرة النسبية لأي شخص في الحصول على وظيفة ، نظرا للتداخل بين مميزاته الفردية والظروف المتغيرة في سوق العمل.[4]
- ✓ **تعريف5:** يقصد بالتشغيل توفير عدد من مناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل، بالشكل الذي يلي أكبر عدد من طلبات العمل العاملة.[5]

الفرع الثاني: أنواع التشغيل

للتشغيل عدة أنواع أهمها:

- ➢ **التشغيل المباشر :** والذي يعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية مباشرة، دون اللجوء إلى مكتب التوظيف للترشح لهذه الوظائف.
- ➢ **التشغيل المؤقت:** أحد أشكال الاستخدام المؤقت، يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة. كان يشتغل في فصل الصيف ليحل محل العمال المتغيبين في الإجازات السنوية، أو يشتغل بموجب عقد يربط بينه وبين الهيئة

---

[1] صالح خصاونة : مبادئ الاقتصاد الكلي، المطبعة الوطنية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995، الطبعة الأولى، ص103.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[4] رواب عمار وغربي صباح: التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص69.

[5] شباح رشيد: ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2011-2012، ص47.

المستخدمة. وقد تزايد الاتجاه نحو هذا النوع من العمل تزامنا مع جملة من المتغيرات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في شروط أسواق العمل الدولية، ويهدف التشغيل المؤقت إلى مواجهة ثلاثة أصناف من الوضعيات وهي:

- تعويض عمل غائب.
- نمو استثنائي أو مفاجئ للعمل.
- تشغيل فئات قليلا ما يتم تشغيلها من بين طالبي العمل.[1]

المطلب الثاني: نظريات التشغيل: وتتمثل فيما يلي:

1. **نظرية اختلال سوق العمل:**

تعتبر هذه النظرية نتاج المحاولة التي قام بها الكينزيون المحدثون في تفسيرهم لإشكالية الأجور غير المرنة، والذين اعتمدوا في تحليلهم لذلك على الاقتصاد الجزئي. حيث تأخذ هذه النظرية بجمود الأجور والأسعار في الأمد القصير،ويرجع هذا الجمود من وجهة أنصار هذه النظرية إلى عجز كل من الأجور والأسعار عن الاستجابة للتغيير الذي يحدث في العرض والطلب السوقي، فتنتج البطالة عن العرض الزائد لليد العاملة عن الطلب المتوفر في السوق، وفي نفس السياق نجد هذه النظرية تربط بين اختلال سوق السلع والخدمات وتزامنه مع الاختلال الواقع في سوق العمل، وكتفسير لهذا فإن أصحاب هذه النظرية يرون بأن قصور الطلب على السلع والخدمات أو الطلب الفعال يؤدي إلى خلق فائض في الإنتاج الأمر الذي ينعكس على مستوى النشاط، الذي يستجيب لذلك من خلال تخفيض مستوى الإنتاج، وهو ما يدفع بالمنتجين للتخلص من اليد العاملة ليخلق بطالة كينزية، ومن جهة أخرى ترجع هذه النظرية إلى ارتفاع الأجور، وبالتالي لجوء هذه الأخيرة إلى تخفيض اليد العاملة واستبدالها بالتكنولوجيات الحديثة في الإنتاج. وهذا الاختلال في سوق العمل تنتج عنه بطالة كلاسيكية.

2. **نظرية معدل البطالة الطبيعي (معدل البطالة غير المعجل للتضخم)**

إن النقد الشديد الذي تعرض له منحنى فيليبس دفع بالمنظورين الاقتصاديين المعاصرين لظاهرة الركود التضخمي إلى البحث عن نموذج أكثر ملاءمة للواقع، وضعه فريدمان عام 1968 تحت اسم فرضية المعدل، حيث يتسم هذا النموذج في أن البطالة إذا كانت أقل من المعدل الطبيعي، ففي هذه الحالة لا يقتصر الأمر على مجرد وجود مزيدا من التضخم. وبذلك أصبح مفهوم المعدل الطبيعي للبطالة يمثل إحدى القضايا المركزية في السياسة الاقتصادية على اعتبار أن المعدل الطبيعي للبطالة هو معدل البطالة الذي تكون عنده أسواق العمل وأسواق السلع في حالة توازن، وهكذا ظهرت نظرية معدل البطالة الطبيعي فكانت معالجتها لمشكلة البطالة والتضخم بما يراه فريدمان بعدم صحة علاقة منحنى فيليبس.

[1] رواب عمار وغربي صباح: مرجع سبق ذكره، ص ص 69، 70.

3. **نظرية البحث عن العمل**

تأتي هذه النظرية لتغيير أحد أهم المبادئ الأساسية في الفكر الكلاسيكي لسوق العمل ألا وهو اليقين، بعلم كافة المتعاملين بالمعطيات الخاصة بهذه السوق، لتؤسس بذلك لأسباب تراها منطقية في تبريرها لبطالة الأفراد، والتي تعتبرها بطالة اختيارية أو احتكاكية، ونجد من بين دعائم هذه النظرية في تفسيرها للبطالة:

- أن عملية البحث عن العمل تتضمن نفقات متعلقة بالبحث، سواءا تعلق الأمر بالعامل أو رب العمل.
- أن عملية البحث تستغرق فترة زمنية من الوقت لوصول العامل أو المؤسسة إلى هدفها.

إذن ترى هذه النظرية أن يتركوا مناصب عملهم في سبيل البحث عن وظائف جديدة مناسبة لقدراتهم من جهة ومستوى أجور خاص بقدراتهم من جهة أخرى. وترى كذلك في هذا النوع من البطالة ضروري من أجل الوصول إلى توزيع أمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة، وتكون النتيجة حصول كل باحث عن أفضل فرصة عمل تليق به.

لكن عند إسقاط هذه النظرية على الواقع نجد أن معظم حالات البطالة لا يمكن إرجاعها لمجرد رغبة الأفراد في التخلي عن مناصب عمل للحصول على مناصب أخرى. والواقع الحقيقي يملي معطيات أخرى لأسباب البطالة أغلبها تسبب فيها المؤسسات والمستثمرين، بتسريح العمال مما ينفي الطابع الاختياري للبطالة، بالإضافة إلى أن الأفراد تكون لهم قدرة أكبر في البحث عن فرصة عمل أفضل، وهم موظفين أكثر من حالات الأفراد وهم بطالين.

4. **نظرية الأجور الفعالة**

وهي تعطي بعدا آخر بين العامل ورب العمل أو المستخدم بعيدا عن الإطار الكلاسيكي المألوف، والخاضع لتجاذب قوى السوق، أين أصبح لنوعية العمل وإنتاجياته أهمية كبيرة في استقرار اليد العاملة داخل المؤسسة، على اعتبار أن إنتاجية العامل متوقفة على الأجر الذي يتلقاه وهو الأجر الفعال.

وكتفسير لهذه النظرية في تبرير العلاقة الطردية بين الأجر والإنتاجية نوجزها في أربع مبررات:

- سياسة الأجور المنخفضة: والتي تعطي تأثيرا سلبيا على إنتاجية العمل في المدى المتوسط والطويل.
- حتى يستطيع صاحب العمل أن يلاحظ جيدا خصائص الأشخاص الذين يوظفهم يمارس سياسة الأجور المرتفعة قبل أن يجلب للمؤسسة العمال ذوي المهارة.
- الدفع بأجور مرتفعة يمكن أن يسمح بتحريض العمال على الاستثمار في عملهم.
- الدفع بأجور مرتفعة نسبيا يمكن أن يشكل وسيلة إظهار للعمال أن أجورهم قد دفعت بطريقة عادية، وبالتالي يمكن أن تظهر سلوكات مساعدة تحسن من إنتاجية العمل.[1]

[1] شباح رشيد،مرجع سبق ذكره، ص ص 97-102.

المطلب الثالث: الأسس العامة للتشغيل وشروطه القانونية

الفرع الأول: الأسس العامة للتشغيل

تخضع عملية التشغيل إلى مجموعة منالمبادئ القانونية العامة التي جاءت نتيجة ظهور النظم الديمقراطية على خريطة العالم المتحضر، وقد سنت قوانين جعلت منها مبادئ عامة في عملية التوظيف، ونذكر من هذه المبادئ التي صارت عالمية وشاملة لمختلف النظم:

- **مبدأ المساواة:**

وهو مبدأ يجب تطبيقه في عدم التمييز بين النساء والرجال على أساس الجنس، وفي عدم المقارنة بين الناس على أساس الدين، المعتقد والرأي...

- **مبدأ الجدارة:**

الذي يفترض في المرشح للعمل قدرات وإمكانيات علمية، مهنية، بدنية معينة. ويجد تطبيقه هو الآخر في المسابقات الخاصة بالتوظيف، وفي ضمان العمل الدائم للمواطن الذي يرغب فيه.

وعلى كل ففي الدول الرأسمالية التي عرفت مبدأ الحرية في العمل الذي مؤداه حرية الفرد في ممارسة العمل، وحريته في اختيار العمل الذي يناسبه، وهو تعبير صريح عن الليبرالية. إلا أن هذه الدول صارت تتدخل أكثر في خلق نوع من التوازن بين العرض والطلب.

أما النظم الاشتراكية فقد أخضعت العمل لمبادئ صارمة، وجعلت منه حقا وواجبا وفرضت نفسها في سوق العمل لضمان إمكانية العمل لكل المواطنين.

وقد نص المشرع على مبدأ الحق في العمل في المواد: 24 من القانون،6و59 من الدستور. كما عمل على إحاطته بمجموعة من الإجراءات الكفيلة بتحقيقه ميدانيا وعمليا، كتخطيط عملية التوظيف والتكوين.[1]

الفرع الثاني: الشروط القانونية للتشغيل

تختلف شروط التشغيل من قطاع لآخر، وإذا كانت هذه القطاعات تعرف تباينا فيها بينها في مجال تحديد بعض الشروط، حيث أن ذلك يرتبط بطبيعة النظام الوظيفي من جهة وبالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يوجد عليها النظام السياسي من جهة أخرى. فإن هذه الشروط التي غالبا ما تمثل أداة مثلى في عملية التوظيف، وتشمل شقين ورد بعضها في النصوص الأساسية باعتبارها مبادئ عامة، وجاء بعضها في نصوص خاصة لكونها استثناءا نظرا لخوصصة المؤسسة الذين تطبق عليهم.

[1] كوسة بوجمعة: سياسات التشغيل في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تنمية الموارد البشرية، بسكرة، الجزائر، 2005-2006، ص ص 61.

❖ **الشروط السياسية والعلمية**

- **شرط الجنسية:**

وذلك تعبيرا عن حق المواطنة واكتساب الحقوق السياسية للمواطن، وقد ورد ذلك ضمنيا في القانون العام للعمل في المادة 214 حين تناولت استثناءات على العامل الأجنبي، كما تركت الحرية للمؤسسات في تناول هذا الشرط.

- **شرط الخدمة الوطنية:**

حيث لا يجوز لأي مواطن تولي منصب عمل في أي قطاع إلا بتثبيت وضعيته اتجاه الخدمة الوطنية، وذلك ما تناوله الأمر74-104 من المادة 8.

❖ **شروط اللياقة**

- **شروط اللياقة العلمية:**

ويقصد بها الاستظهار بالإمكانيات العلمية والتعليمية التي يملكها المترشح قبل توظيفه لشغل منصب عمل أي إثبات جدارته ومقدرته العلمية لتولي منصب عمل.

- **شروط اللياقة البدنية:**

أي العامل المرشح للوظيفة على شيء من المقدرة البدنية والعقلية والسلامة من الأمراض والعاهات التي قد لا تتلاءم مع نوع العمل المطلوب شغله، وذلك ما نصت عليه المادة 54 من القانون الأساسي للعمل.

- **شروط اللياقة الخلقية:**

وهي ضرورة تمتع المواطن بخلق حسن، وهذا ما يقتضي عدم صدور أي حكم في جناية أو جريمة مخلة بالشرف. ولم يسبق فصله تأديبيا من أي عمل كان، وذلك ما جسدته المادة 42 من القانون الأساسي للعمل.

❖ **الشروط القانونية الأخرى للتشغيل**

- **شرط السن:**

وهذا ما تناولته المادة 15 من قانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل التي تنص على: لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقل العمر الأدنى للتوظيف عن 16 سنة، إلا في الحالات التي تدخل في إطار عقود التمهين التي تعد وفقا للتشريع المعمول به.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص ص62،63.

المبحث الثالث: سياسة التشغيل

تعتبر سياسة التشغيل من أبرز الاستراتجيات التى تضعها الدولة لدعم برامج التشغيل لتوفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التشغيل وأنواعها

الفرع الأول: مفهوم سياسة التشغيل

- ✓ **تعريف1:** سياسة التشغيل هي مجموع التدخلات العمومية في سوق العمل، والتي تهدف إلى تحسين آليات عمل هذه السوق بما يضمن التقليل من اختلالات التوازنات التي يمكن أن تظهر.[1]
- ✓ **تعريف2:** سياسة التشغيل هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تصمم وتطبق على مستوى كل السياسات (سياسة الاقتصاد الكلي، السياسة القطاعية، السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية، سياسة سوق العمل)، أي أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية فضلا عن سياسة اقتصاد السوق، ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل.[2]
- ✓ **تعريف3:** سياسة التشغيل هي الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة، وفي إعداد وتكوين أفرادها، وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل (أفراد كانوا أو شركات أو مؤسسات عامة وخاصة)، عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين، وتعكس سياسة التشغيل إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه.[3]
- ✓ **تعريف4:** سياسة التشغيل هي السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة، وتنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات والمناطق.[4]

الفرع الثاني: أنواع سياسة التشغيل

هناك تقسيمات مختلفة لسياسة التشغيل إلا أن الشائع منها نجده يقسم سياسة التشغيل إلى نوعين:

- سياسة تشجيع عمليات التشغيل أو سياسة التشغيل النشطة.
- سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النشطة.

---

[1] شباح رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[3] رواب عمار وغربي صباح، مرجع سبق ذكره، ص68.

[4] نفس المرجع السابق، ص ص68،69.

1. سياسة تشجيع عمليات التشغيل أو سياسة التشغيل النشطة:

يمكننا تعريف سياسة التشغيل النشطة على أنها سياسات تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجودة، وعلى خلق مناصب شغل جديدة، وعلى تكييف اليد العاملة حسب حاجة الاقتصاد. ووفقا لهذه السياسة فقد أحصتOCDE جملة من السياسات التي تدخل ضمن هذا التصنيف:

- المصالح العمومية للتشغيل.
- التكوين المهني.
- الإجراءات الخاصة بتشجيع الشباب.
- الإجراءات الخاصة باليد العاملة غير الكفأة والإعانات على التوظيف.

2. سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النشطة:

وتعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل على التخفيف من الآثار التي تولدها اختلالات سوق العمل، من خلال توفير الإعانة الاجتماعية أو محاولة الحد من الفئة النشطة، والتي أحصت L'OCDE مختلف الإجراءات الواردة في هذا التصنيف، والتي تتمثل في إجراءين هما:

- منح تعويضات البطالة.
- التقاعد المسبق.[1]

المطلب الثاني: وسائل وأسس سياسة التشغيل

الفرع الأول: وسائل وأهداف سياسة التشغيل

إن الوسائل المعتمدة في تطبيق سياسات التشغيل تختلف من سياسة إلى أخرى، ذلك أن أهداف سياسة التشغيل النشطة أو تشجيع عملية التشغيل تختلف عن تلك المتعلقة بسياسة التراجع أو تحديد الفئة. ويمكننا رصد أهم الآليات المعتمدة في هذا الباب كما يلي:

➢ **الوسائل المعتمدة في سياسة تشجيع عملية التشغيل:**

إن الإستراتيجية المتبعة في اختيار الآليات المعتمدة في سياسة تشجيع عمليات التشغيل يكون من ش أنها زيادة الحظوظ بالنسبة للبطالين في حصولهم على منصب شغل، هذه الإستراتيجية تعمل أساسا على تطبيق مبدأ التحضير للشغل، لتحتم بذلك على البطالين الذين يستفيدون من منحة البطالة للبحث عن عمل وتحسين قدراتهم التشغيلية وذلك باعتماد الفعالية في خدمات إعادة الإدماج، بالإضافة إلى الاستفادة من منح البطالة، لهذا نجد الآليات المعتمدة في هذا الشأن كما يلي:

- تحفيز المؤسسات على توظيف اليد العاملة مثلا عن طريق تخصيص منح خاصة بتوظيف الشباب أو تخفيض تكاليف العمل بتخفيض أو إعفاء الاشتراكات الاجتماعية.
- خلق مناصب عمل في القطاع العمومي ومساعدة البطالين في إنشاء مشاريعهم ومؤسساتهم الخاصة.

[1] شباح رشيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 104،105.

- المساعدة على خلق مناصب العمل في القطاع غير التجاري بتمويل من القطاع العمومي، كعقود العمل التضامنية.
- تحسين آليات عمل سوق العمل باعتماد آليات اتصال فعالة بين العرض والطلب، عن طريق التوجيه الحسن للبطالين.
- إعطاء الأولوية للتكوين المهني من أجل مواكبة اليد العاملة للتغيرات التكنولوجية (إعادة التكوين، التربصات...).
- إدخال الليونة بدرجة اكبر في سوق العمل.

وهدف هذه السياسة من خلال هذه الإجراءات هو تحقيق تنمية حقيقية تحمل الحلول الملائمة اللازمة للبطالة بما تتضمنه من آليات تدعيم عمليات التشغيل.

- **<u>الوسائل المعتمدة في سياسة التراجع عن التشغيل و تحديد الفئة النشطة:</u>**

على عكس سياسات التشغيل النشطة نجد الوسائل المعتمدة في سياسة التراجع عن التشغيل أو الاتجاه السلبي نحو عمليات التشغيل، تدور أساسا حول تشجيع تراجع معدلات التشغيل،و ذلك لأهداف تتضمنها أهداف السياسة الاقتصادية عامة، ويمكن تعداد الآليات التي تم اعتمادها في هذا الباب:

- الاعتماد على منحة البطالة كتعويض للبطالين.
- تحفيز عمليات تراجع معدلات النشاط، بتقديم أولوية التوقيت الجزئي الإرادي، تمويل عمليات الذهاب إلى التقاعد المسبق، كما يمكن اللجوء إلى طرد الجاليات الأجنبية إلى بلدانهم الأصلية.
- اعتماد تخفيض سن التقاعد.
- اعتماد تقسيم العمل عن طريق تخفيض توقيت العمل.

تلك هي أهم الآليات المعتمدة في هذا النوع من السياسة، و يمكن أن يكون هناك وسائل أخرى وذلك يتوقف على حالة أسواق العمل والحالة الاقتصادية لكل بلد.

وبالتالي نجد هذه السياسة تهدف بشكل أساسي إلى جعل البطالة أكثر تحملا، وتخفيض الفئة النشطة المستغلة.

وكخلاصة حول هذين السياستين فان التفريق بين السياسات النشطة والسياسات السلبية اتجاه عملية التشغيل يصعب في بعض الأحيان، بما يصعب معها فهم توجهات السياسة العامة للتشغيل.

وكآلية يمكن أن تعتمدها الدولة في إطار تنفيذ سياساتها التشغيلية ضمن آليات عمل الوسائل التي تم ذكرها سابقا، والموجهة بشكل مباشر أو غير مباشر لسوق العمل، نذكرها وفق النقاط التالية:

- **<u>الآليات الخاصة بالميزانية:</u>**

والتي من خلالها يمكن للدولة دفع النشاط الاقتصادي باعتماد سياسة الأشغال الكبرى.

- **<u>الآليات القانونية:</u>**

وتعمل الدولة على تأطير وتقنين آليات عمل السوق بصفة مباشرة.

- **الآليات الحمائية:**

تسعى من خلالها الدولة إلى تقديم أولوية لعنصر العمل على رأس المال.

- **الآليات الخاصة بالتعليم:**

تعمل الدولة من خلال هذه الآليات باعتماد عنصر التعليم و التكوين، على الرفع من قابلية التشغيل.[1]

الفرع الثاني: أسس سياسة التشغيل:

ويمكن إجمالها فيما يلي:

1. **التشغيل الكامل:**

ويقصد به توفير فرص العمل لجميع الأفراد والأشخاص في العمر الإنتاجي والقادرين على العمل والراغبين فيه، والذين لا عمل لهم. وقد حدد الميثاق الوطني المقصود بالتشغيل الكامل فيما يلي"التشغيل الكامل بمعنى انتهاج سياسة متواصلة لإحداث مناصب العمل وتكوين العمال، إن المطلوب ليس توفير العمل لأفراد جديدة من العمال يتطابقون مع النمو الديمغرافي ولا تأهيلهم للقيام بمهام في الإنتاج فحسب. بل المطلوب كذلك هو الاستجابة للمقتضيات الإنتاجية التي يؤدي ارتفاعها إلى توفير فائض على قوى العمل، وان يعاد تشغيلها بكيفية أنجع، وبالفعل فان الهدف هو توفير مناصب العمل لتوقيد التنمية الاقتصادية".

يتضح من خلال النص أنالمعنى المقصود بالتشغيل الكامل في الجزائر يتمثل في:

- استخدام القوى العاملة المتوفرة بأكملها والقضاء على البطالة.
- عملية استخدام مستمرة ومتواصلة تتم بواسطة إحداث مناصب عمل وتكوين العمال.
- توفير مناصب عمل وفق ما تحتاجه عملية التنمية الاقتصادية.

وقد تم تبني التشغيل الكامل بالجزائر بموجب التوصية 122 التي اتخذها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في1964/6/17. والتي اعتبرته هدفا أساسيا، حيث نصت التوصية على ما يلي:"توفير عمل لكل العمال المتاحين الذين يبحثون عن عمل".

2. **التشغيل الإنتاجي:**

لقد قرر الميثاق الوطني1986 ما يلي: إن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية فائدة ملموسة. ولا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل لمجرد التشغيل.

والعمل المنتج هو أساس عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنه يؤدي إلى زيادة الثروة المادية للمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة فيه، ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجه التشغيل نحو الأعمال المنتجة. وهذا أيضا ما تبناه مؤتمر منظمة العمل الدولية في 17 جوان 1964، أن تكون الأعمال المتوافرة أعمال منتجة بقدر الإمكان، هذا كما نجد أن الميثاق الوطني ربط نوعية العمل الذي ينبغي توفيره للعاطلين وبين نوعية

[1] نفس المرجع السابق، ص ص105-108.

ومستويات الأعمال التي تتناسب مع ما تلقته الأجيال الحديثة، من تعليم وتكوين يمكنها من المشاركة في عمل أحسن.

3. **التشغيل المستمد من حرية الاختيار:**

يتعلق بحرية الإنسان في اختيار نوعية العمل الذي يؤديه بدون إرغام، وقد تم الاتفاق عليه من قبل الهيئات العالمية فقد أكد تصريح "فيلادلفيا" على مسؤولية منظمة العمل الدولية نحو فحص ومراعاة أثر السياسات الاقتصادية والمالية على السياسة العمالية في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر: إن لجميع البشر بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو النوع الحق في العمل نحو تنمية رفاهيتهم المادية والروحية بحرية وكرامة في ظل أمن اقتصادي وفرص متساوية.

4. **كفالة الاستقرار:**

ينص مؤتمر منظمة العمل الدولية على أن سياسة التشغيل ينبغي أن تتولى ضمان الاستقرار في حجم الاستخدام لكل عامل بقدر الإمكان، وذلك بحصر التغيرات غير المناسبة للعمل إلى أدنى حد مستطاع، وضمان الاستقرار في العمل يتطلب:

- التحكم في البطالة التكنولوجية والانتقالية: وذلك عن طريق إلحاق العاطلين عن العمل بسبب التكنولوجيا المستوردة بمعاهد التكوين(التدريب) أو بدورات التطوير.
- اختيار التكنولوجيا المناسبة عند استرادها: لأنها تؤدي أحيانا إلى تقليص العمل في العملية الإنتاجية، والتكنولوجيا تلعب دورا كبيرا في استمرارية التشغيل واستقراره.كما يمكن أن تؤثر بالسلب على حجم التشغيل.[1]

المطلب الثالث: المعايير التي تعتمدها سياسة التشغيل في تصنيف اليد العاملة وتقويمها:

ولسياسة التشغيل ثلاث معايير تعتمدها في تصنيف اليد العاملة وتقويمها وهي:

- **معيار العمر:** حيث تواجه سياسة التشغيل نمو اليد العاملة الأقل من 18 سنة بإعادتها إلى ميادين التدريب، عن طريق إطالة التعليم الإلزامي واستخدام صيغ للتكوين والتدريب على مدى واسع ولمدة قصيرة، من أجل تعبئة الأحداث من 14سنة إلى 17 سنة.
- **معيار النشاط الاقتصادي :** تقسم سياسة التشغيل اليد العاملة حسب النشاط الاقتصادي إلى: يد عاملة زراعية وغير زراعية.
- **معيار التأهيل:** يرتبط هذا العامل بسياسة التعليم والتكوين، فسياسة التشغيل تراهن في توفيرها لمناصب الشغل مواجهة نمو اليد العاملة، وترشيد اليد العاملة نفسها وتثبيتها وتحسين إنتاجيتها.[2]

[1] رواب عمار وغربي صباح: مرجع سبق ذكره، ص ص 70، 71.

[2] نفس المرجع السابق، ص69.

خلاصة الفصل الثاني

تناولنا في هذا الفصل بعض التعاريف التي قُدمت للبطالة، قياسها، أنواعها، وبعض آثارها. كما تناولنا أيضا مفهوم التشغيل وبعض الجوانب المرتبطة به, كما تناولنا أيضا مفهوم سياسة التشغيل، أنواعه، وسائله، وأسسها. وأيضا المعايير التي تعتمدها سياسة التشغيل في تصنيف اليد العاملة وتقويمها.

الفصل الثالث

الاستثمارات العمومية ودورها في التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر

مقدمة الفصل الثالث:

شهدت معدلات البطالة خلال عشرية الإصلاحات الإقتصادية في تسعينيات القرن الماضي إرتفاعا كبيرا، خاصة مع خوصصة المؤسسات العمومية وتسريح العمال. إلا أن الفترة اللاحقة، خاصة منذ سنة 2001، شهدت تغيرات هامة مع الرجوع القوي لدور الدولة من خلال زيادة النفقات العمومية وهو الأمر الذي يؤثر من دون شك على مستويات التشغيل والبطالة.

المبحث الأول: سوق العمل في الجزائر

يلعب سوق العمل في الجزائر دورا كبيرا في مكافحة البطالة من خلال سياسات التشغيل المتبعة وأجهزة التشغيل المختلفة.

المطلب الأول: سياسات التشغيل في الجزائر

الفرع الأول: ركائز سياسة التشغيل في الجزائر

يجدر التنبؤ مقدما أن عملية التشغيل ليست مرتبطة حصرا بسياسات التشغيل خلال فترة ما ، فسياسات دعم الاستثمار، وسياسات الإنفاق العام المجسدة في مختلف البرامج التنموية المختلفة، وسياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسياسات التنمية الريفية وغيرها تنطوي كلها على أهداف تشغيلية.

تقوم سياسة التشغيل في الجزائر على ركيزتين: ترقية الشغل عن طريق المبادرات المقاولاتية وترقية دعم الشغل المأجور. إلى جانب مختلف الهياكل المركزية والمحلية المنش أة بغرض دعم التشغيل، تم إنشاء وزارة للشغل باسم"وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي"، والتي أسندت إليها مهام التشغيل منذ 2001.

1. **ترقية الشغل عن طريق المبادرات المقاولاتية:**

يستند هذا الاتجاه إلى فكرة التشغيل الذاتي، أي أن الشباب هم أنفسهم من يخلقون فرص عمل لأنفسهم، ودور الدولة هنا هو دعم الداعم والمرافق، وتجسيدا لذلك تم إنشاء وكالات وصناديق لهذا الغرض وهي: الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
وبغرض تفعيل ودعم أهداف هذه الهياكل، وكذا تشجيع إنشاء المؤسسات، تم اعتماد تدابير مالية تحفيزية للشباب المقاول متضمنة في قوانين المالية السنوية. نكتفي هنا بالإشارة إلى قانون المالية التكويني لسنة2011 المتضمن موازنة الدولة التكميلية 2011 والذي نص على عدة إعفاءات وتخفيضات للشاب المرقى(المقاول) المستفيد من'الصندوق الوطني لدعم تشغ يل الشباب' و'الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر' و'الصندوق الوطني للتأمين على البطالة'، ويتعلق الأمر بالإعفاء أو التخفيض لمدة 3سنوات من أرباح الشركات والرسم على الدخل الإجمالي والرسم العقاري،رسوم التسجيل"المواد 13،138،252،258،347" من القانون المذكور.

2. دعم الشغل المأجور:

بمقابل الشباب الذين لديهم رغبة واستعدادا لإنشاء مؤسساتهم هناك شباب يبحثون عن عمل مأجور، ومن أجل مساعدة هؤلاء ومرافقتهم في بحثهم هذا، تم اعتماد مجموعة من الآليات والتدابير: الوكالة الوطنية للتشغيل، مديريات التشغيل بالولايات، وكالة التنمية الاجتماعية، التشغيل المأجور بمبادرة محلية، أشغال المنفعة العامة ذات كثافة اليد العاملة، عقود ما قبل التشغيل، والذي تم تطويره في صيغة تدبير جهاز مساعدة على الإدماج المهني.

وتجدر الإشارة إلى أنه ابتداءا من سنة 2008 تم إعداد مخطط عمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة يعتمد على مقاربة اقتصادية، ويرتكز هذا المخطط أساسا على تشجيع الاستثمار المنتج والمنشئ لمناصب الشغل، وعلى تثمين الموارد البشرية عن طريق التكوين وكذا معالجة بطالة الشباب معالجة خاصة وعصرنة وتدعيم قدرات هيئات تسيير سوق العمل، حيث يحظى المحور الخاص بترقية تشغيل الشباب وإدماجهم بعناية خاصة ضمن هذا المخطط، وذلك من خلال تنفيذ آليتين: دعم تنمية المقاولاتية عند الشباب ودعم ترقية الشغل المأجور لدى الشباب.

الفرع الثاني: تحليل فعالية سياسات التشغيل في الجزائر

إن الهدف الأساسي لسياسات التشغيل هو مضاعفة فرص العمل كما ونوعا، ما يحقق تقليص حجم البطالة والقضاء على الفقر، على أن يستوفي المنصب المستحدث شروط العمل اللائق والأجر العادل وعدالة الفرص للجميع، وأن تساهم هذه المناصب في زيادة القيمة المضافة الكلية. لذلك فإن تقييم الفعالية يتم على الأقل من خلال اعتبار هذه المؤشرات ونظرا لأن هذه المؤشرات منها الكمي ومنها النوعي فإن التقدير يستند إلى نوعين من المرجعيات والبيانات الإحصائية المتعلقة بالتشغيل وتوزيعاته من ناحية، والاستنتاجات حول ظروف العمل والعدالة في الفرص من ناحية ثانية. وهذه الاستنتاجات مبنية على التحقيقات والملاحظات، وبالتالي فإن تقديرها نسبي ولكنه يعكس الحقيقة إلى حد كبير، وسوف نكتفي في تقييمها لسياسات التشغيل بالإشارة إلى أربع مؤشرات وهي: مؤشر عدد المناصب، مؤشر العمل اللائق، مؤشر الأجر العادل، مؤشر التوزيع المتكافئ قطاعيا وإقليميا.

- ✓ **مؤشر عدد المناصب المستحدثة:**

يدل هذا المؤشر على عدد المناصب المستحدثة جراء تنفيذ سياسة تشغيل خلال فترة محددة، ووفقا للبيانات الرسمية فقد تم ما بين 1999 إلى 2008 استحداث قرابة 26،6 مليون منصب شغل. 6258044 منصبا في الجزائر، أي بمتوسط 626 ألف منصب سنويا منها ما هو دائم ومنها ما هو مؤقت.

- ✓ **مؤشر العمل اللائق:**

يدل العمل اللائق الذي شدد عليه مؤتمر العمل الدولي(الدورة السابعة والثمانون 1999)، والذي يعتبر بمثابة الغرض الأول للمنظمة، على ضرورة تعزيز الفرص للحصول على عمل لائق ومنتج في شروط من الحرية، الإنصاف، الضمان، الكرامة والإنسانية.

غير أن واقع سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر يشير إلى ابتعاد متزايد من مضامين "العمل اللائق" خاصة فيما يتعلق بالموظفين المؤقتين والمتعاقدين. ومنهم الشباب الموظفين في إطار عقود الإدماج المهني، ذلك أن هذه العقود فضلا عن تدميرها للكفاءات تمس بالكرامة الإنسانية للمعنيين، حتى أن بعض الشباب سموها (عقود الاستعباد).

وفي ذات السياق يمكن إدراج كثير من عقود التشغيل هذه ضمن العمل القسري، باعتبار أن المتعاقد مكره فيها، وهو ما يتنافى ومضمون الاتفاقية رقم 105 التي أقرتها منظمة العمل الدولية في حزيران/ يوليو 1957 (شرع في تنفيذها ابتداءا من كانون الثاني/ يناير 1959)، المتضمنة منع السخرة واللجوء إلى أي عمل جبري أو إلزامي لغايات محددة، والغاية هنا تكمن في امتصاص البطالة وضمان الاستقرار الاجتماعي.

- ✓ **مؤشر الأجر العادل:**

يجسد الابتعاد من الأجر العادل المستمد من مبدأ السعر العادل فنا اجتماعيا جليا، ويولد شعورا بالاحتقار لدى الأجير، بل وقد يمهد طريقا للعبودية. والمقصود بالسعر العادل أو الأجر العادل كما جاء في كتاب طريق العبودية للاقتصادي الشهير 'هايك'هو إما السعر أو الأجر المعتاد الذي تعرفه، أو ذلك الذي تحصل عليه في حالة عدم وجود احتكار، وفي الواقع إذا أردنا أن يعمل الأفراد بكامل طاقتهم، فيجب أن يجدوا حسابهم. وإذا أردنا أن نترك لهم حرية الاختيار فسيحكمون بأنفسهم على الأهمية الاجتماعية لعملهم وسيقيسونها بسلم واقعي. وفي هذا الإطار خلصت دراسة أجراها TCI حول سوق العمل في الجزائر أن 69% من المستبينين (ألف شخص) غير راضين عن أجورهم، كما أن 77% منهم يطمحون إلى العمل في شركات متعددة الجنسيات(أجنبية)، بسبب أجورها المرتفعة مقارنة بالمؤسسات المحلية، وبسبب ندرة مناصب عمل لائقة من جهة، وغياب الأجر العادل من جهة ثانية.

- ✓ **مؤشر التوزيع المتكافئ لفرص العمل:**

تمثل عدالة توزيع الفرص ما بين مختلف الفئات الاجتماعية من دون محسوبية، وكذا ما بين الجنسين وما بين الأقاليم مؤشرا مهما للحكم على جدية وفعالية سياسات التشغيل، ومن أجل ذلك يتعين وضع آليات لبسط الشفافية وأخرى لتعزيز مبدأ العمل للجميع. ومن هذا المنظور نجد في الواقع تمييزا في توزيع الفرص، فالفئات الأكثر فقرا والأقل جاها هي عادة الأبعد من الحصول على منصب عمل، أما إقليميا فيلاحظ تركيزا مفرطا في توطين المشاريع الاستثمارية بمناطق الشمال الجزائري، فقد استحوذت هذه المناطق خلال سنة 2010 على 69%من المشاريع، في حين لم تحظى مناطق الهضاب العليا إلا بنسبة

17،5%ومنطقة الجنوب بنسبة 13،7%، في المقابل ظلت المناطق الريفية والنائية تشكو من لامبالاة السلطات العمومية بها، وتفضيل مناطق على حساب مناطق أخرى.[1]

المطلب الثاني: تحليل بعض مؤشرات سوق العمل في الجزائر

شهد معدل البطالة إنخفاضا هاماً من 27,3% سنة 2001 إلى 9,8% سنة 2013. وانخفض عدد البطالين من مليونيين و 339 ألف عاطل إلى مليون و 175 ألف عاطل خلال نفس الفترة. أما بالنسبة لعدد السكان المشتغلين فقد عرف ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقل من 6ملايين و229 ألف مشتغل إلى 10 ملايين و778 ألف خلال نفس الفترة. أما معدل النشاط فقد ارتفع من 42,1% سنة 2004 إلى 43,2% سنة 2013، فيما يخص نسبة التشغيل فقد بقيت على نفس الوتيرة السابقة حيث شهدت ارتفاعا من 34,7% إلى39% خلال نفس الفترة.

الجدول رقم:(3-1): بعض مؤشرات سوق العمل في الجزائر(2001-2013) (بالآلاف والنسب المئوية)

	2001	2002	2003	200 4	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السكان المشتغلين	6229	-	8668	7798	8044	8869	8594	9145	9472	9735	9599	10170	10788
السكان البطالين	2339	-	2078	1672	1448	1241	1375	1170	1072	1076	1062	1253	1175
نسبة البطالة	27.3	-	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8
معدل النشاط	-	-	-	42.1	41	42.5	40.9	41.7	41.4	41.7	40	42	43.2
نسبة التشغيل	-	-	-	34.7	34.7	37.2	35.3	37	37.2	37.6	36	37.4	39.0

Source: ons activité emploi & chômage au 4éme trimestre 2013 n°653 http://ons.dz

[1] رحيم حسين: سياسات التشغيل في الجزائر تحليل وتقييم، جامعة البشير الإبراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج بوعريريج، الجزائر، ص ص 139-144.

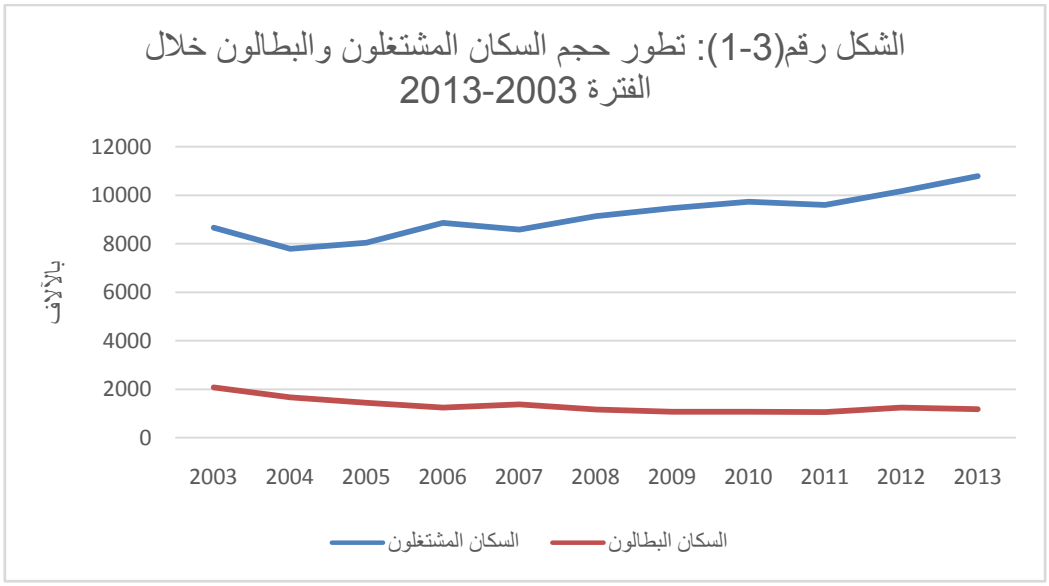

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى الجدول رقم: (3-1)

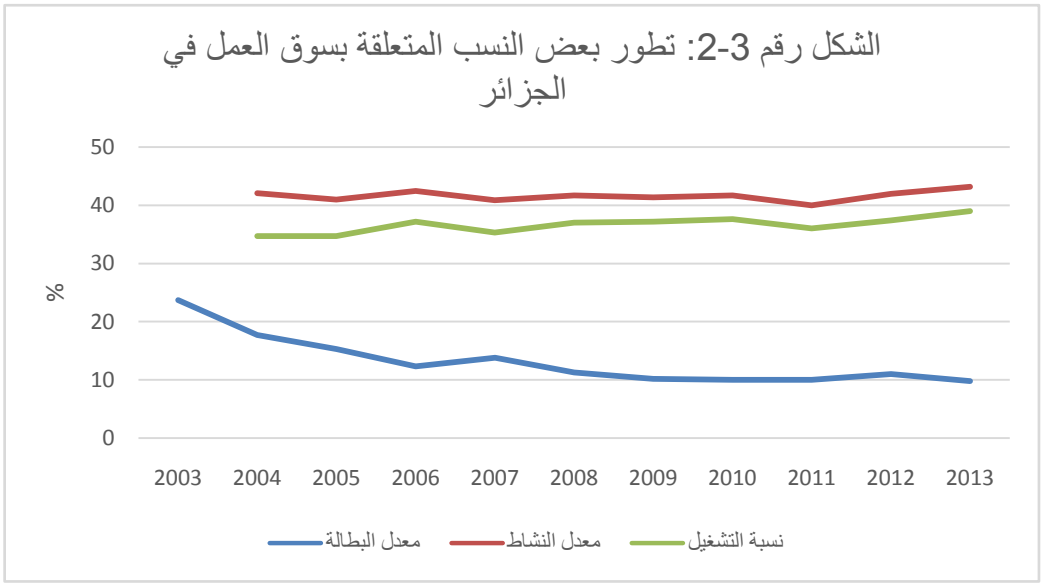

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى الجدول رقم: (3-1)

أما فيما يخص التوزيع القطاعي للمشتغلين، فلقد شهد القطاع الزراعي إنخفاضاً في عدد المشتغلين فيه من مليون و312 ألف مشتغل سنة 2001 إلى مليون و 141 ألف مشتغل سنة 2013. أما فيما يخص القطاع الصناعي فقد عرف هو الآخر ارتفاعا من 8 ملايين و611 ألف مشتغل إلى مليون و 407 ألف مشتغل خلال نفس الفترة. ونفس الشيء بالنسبة لقطاع الخدمات حيث انخفض من 650 ألف مشتغل إلى مليون و 791 ألف خلال نفس الفترة. أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد اتخذ اتجاها معاكسا حيث ارتفع من 650 ألف إلى مليون و791 ألف مشتغل.

الجدول رقم:(3-2): التوزيع القطاعي للمشتغلين (بالآلاف)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الزراعة	1312	-	1412	1617	1381	1610	1171	1252	1242	1136	1034	912	1141
الصناعة	8611	-	804	1061	1059	1264	1028	1141	1194	1337	1367	1335	1407
البناء و الأشغال العمومية	650	-	799	968	1212	1258	1524	1575	1718	1886	1595	1663	1791
الخدمات	7340	-	3667	4153	4393	4738	4872	5178	5318	5377	5603	6260	6449

Source : ons activité emploi &chômage au 4éme trimestre 2013 n°653 http://ons

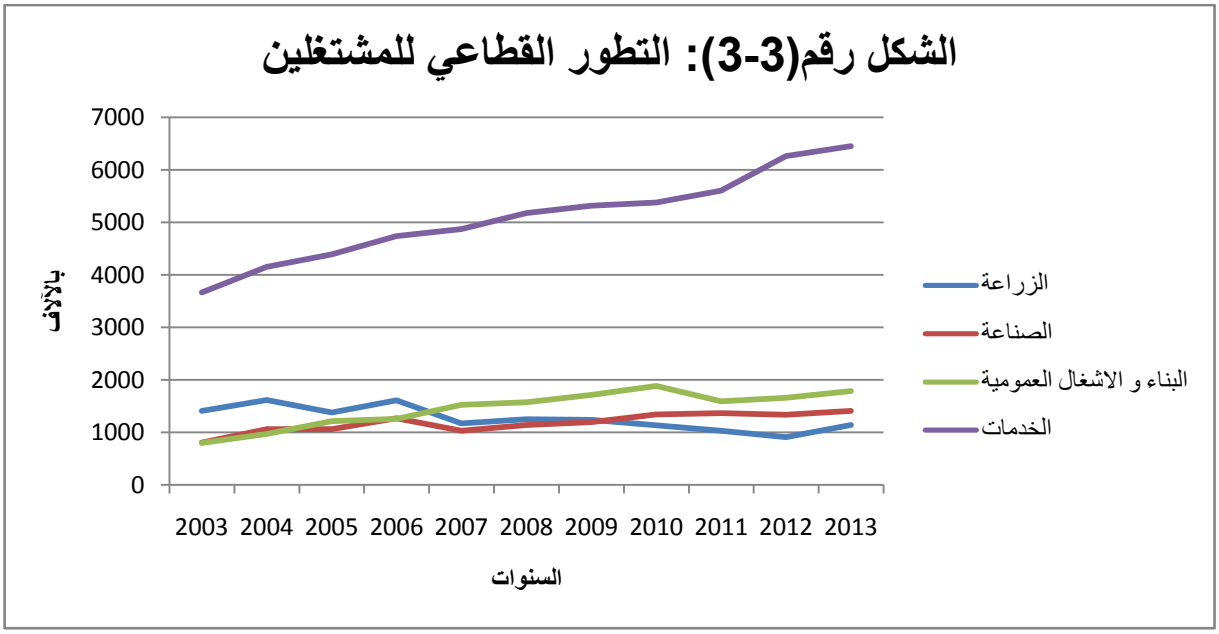

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للجدول رقم: (3-2)

أما في ما يخص توزيع المشتغلين حسب القطاع القانوني فقد شهد ارتفاعا بالنسبة للقطاع العام حيث ارتفع من مليونين و678 ألف مشتغل سنة 2004 إلى 4 ملايين و440 ألف مشتغل سنة 2013، أما القطاع الخاص فقد شهد هو الآخر إرتفاعا من 5 ملايين و121 ألف إلى 6 ملايين و 349 ألف خلال نفس الفترة.

الجدول(3-3): توزيع المشتغلين حسب القطاع القانوني

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عام	-	-	-	2678	2964	2746	2987	3149	3235	3346	3843	4354	4440
خاص	-	-	-	5121	5080	6123	5607	5996	6238	6390	5756	5816	6349

Source : ons activite empoi&chômage au 4ème trimestre 2013 n°653 http://ons.dz

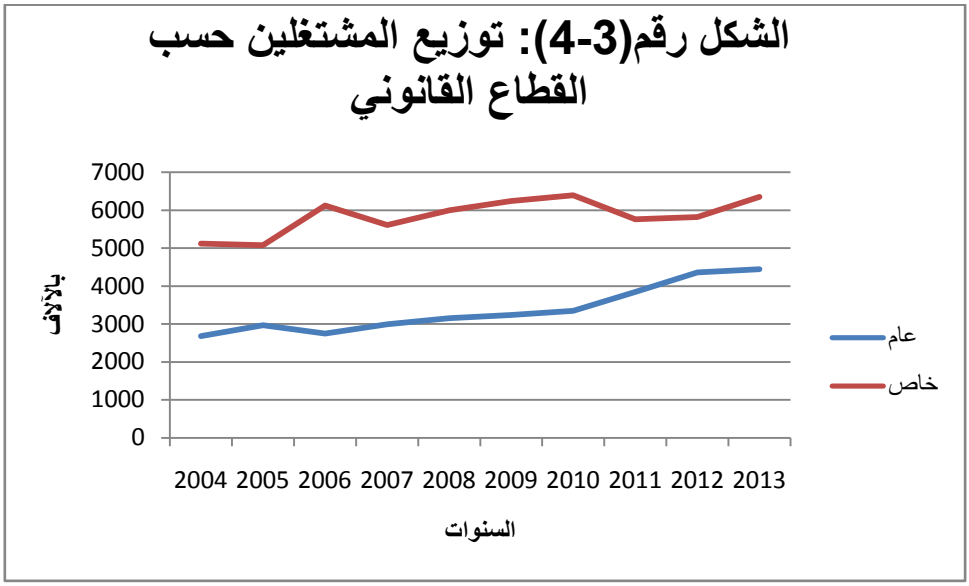

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للجدول رقم: (3-3)

المطلب الثالث: الأجهزة والبرامج التي تعتمدها سياسة التشغيل في الجزائر

تتوفر الجزائر على العديد من الهياكل والتدابير للتشغيل ومكافحة البطالة كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل(3-5): هياكل وآليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر

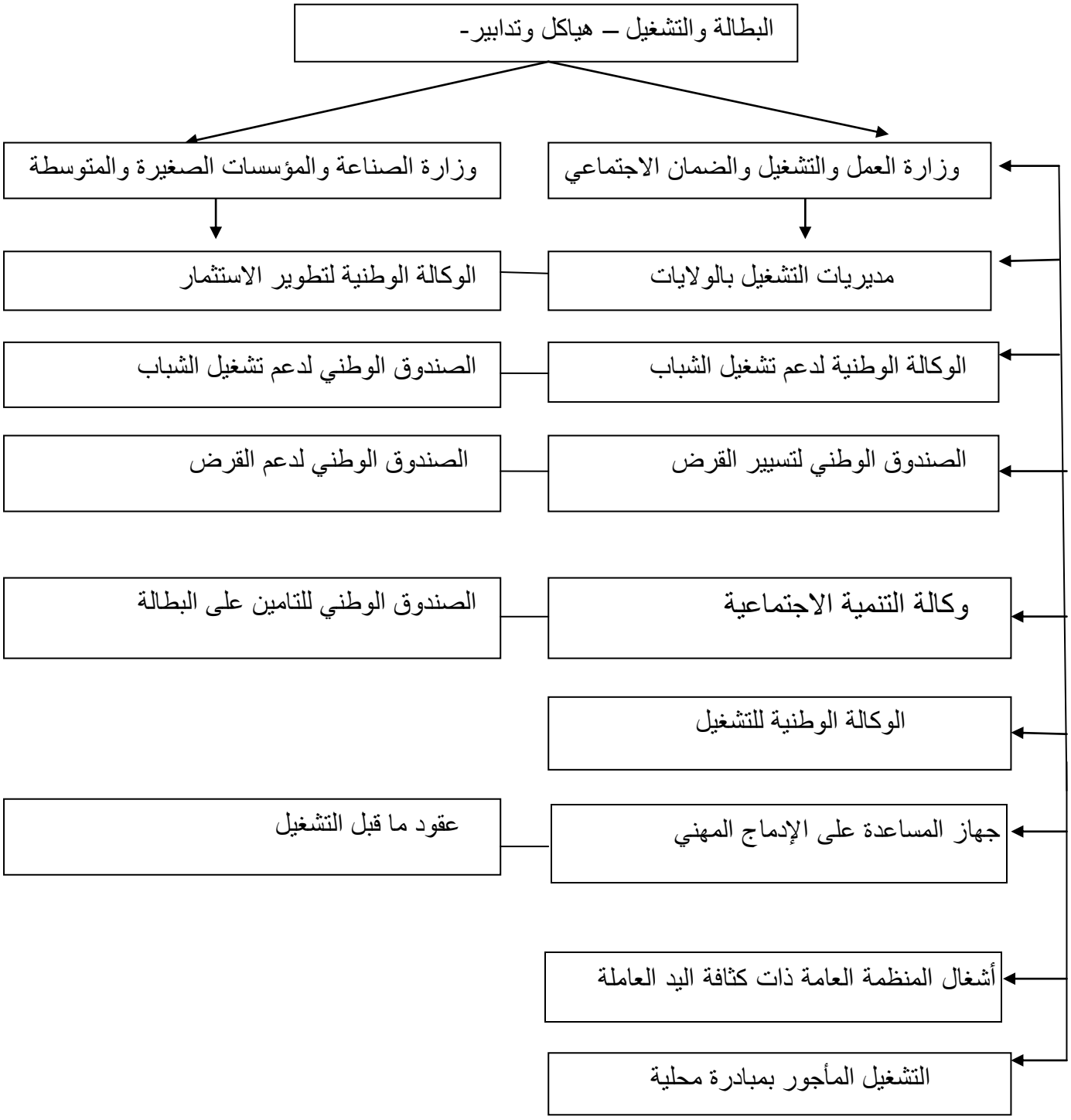

المصدر: رحيم حسين، نفس المرجع السابق، ص145.

1. **الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل:**

ونجد ضمن هذه الأجهزة برنامجين أو جهازين وهما: برنامج تشغيل الشباب، جهاز الإدماج المهني للشباب.

- **برامج تشغيل الشباب:**

تتمثل هذه البرامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامة التي تنظم من طرف الجماعات المحلية والمديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات والبناء والأشغال العمومية. كذلك نجد برنامج تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية. تمول الدولة هذه البرامج عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب، حيث أن الإعانات المقدمة تحدد وفق عدد المستفيدين ومستوى الأجر الذي يربط بالأجر الوطني الأدنى المضمون ساري المفعول آنذاك، وهذا مهما كان مستوى تأهيل المرشحين، إلا أن تطبيق مختلف هذه البرامج كشف عن وجود نقائص من بينها نجد:

- أغلب مناصب العمل هي مناصب مؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة.
- سوء التنظيم بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق النشاطات ومتابعتها، ولهذا تقرر إنشاء جهاز جديد مع بداية 1990 لاستخلاف برنامج تشغيل الشباب وهو جهاز الإدماج المهني.

- **جهاز الإدماج المهني للشباب:**

يهدف هذا الجهاز إلى إزالة وتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب، وإلى تشجيع الشباب على إنشاء النشاطات لحسابهم الخاص لترقية روح المبادرة. اشتمل هذا الجهاز على ثلاث فروع وهي:

- ✓ **الفرع الأول:** الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية، وهي مناصب مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية، مدتها من 6 إلى 12 شهرا، يستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة.
- ✓ **الفرع الثاني:** الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب على شكل قانوني كالتمثيل في تعاونية فردية أو جماعية.
- ✓ **الفرع الثالث:** تكوين مستثمري التعاونيات لمدة 6 أشهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، ويرتكز التكوين أساسا في توضيح شروط تشغيل المشاريع المقترحة.

2. **الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية:**

وشملت هذه الأجهزة الفروع التالية:

- **التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة:**

يتعامل هذا الفرع مع الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للعمل، وكذا العاطلين عن العمل. يتم تشغيلهم في نشاطات ذات المنفعة العامة في ورشات البلديات في إطار الشبكة الاجتماعية، ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للتشغيل والاستفادة من الحماية الاجتماعية.

تحدد الاستفادة من البرنامج بشخص واحد لكل عائلة، ويعطي حق الاستفادة من أجر تبلغ قيمته 3000 دينار شهريا، ويحق للمستفيدين التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة ومن خدمات الضمان الاجتماعي. لكن لا يعتبر هذا النوع من التشغيل كمصدر لعمل مأجور بل حل مؤقت وشكل من أشكال التضامن.

- **<u>الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:</u>**

أنشأ هذا الجهاز سنة 1997، يهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب والمساعدة الاجتماعية لفئة المجتمع المحروم الضعيفة، وهو يهدف بالدرجة الأولى إلى إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات.

حيث تكون هذه المناصب عبارة عن نشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عال من التقنية ولا معدات ضخمة، وتتم هذه النشاطات من خلال الاتفاق بين الوزارات المعنية وهي:

- الوزارة المكلفة بالعمل.
- الوزارة المكلفة بالتنمية العمرانية.
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

لقد تم تطبيق برامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة على مرحلتين:

- **<u>المرحلة الأولى</u>**: أو المرحلة النموذجية والتي تم الشروع فيها عام 1997، وانتهت سنة2000، حيث قام البنك الدولي لإعادة الإنشاء والتعمير بتمويل هذه البرامج من خلال قرض خارجي قيمته 50 مليون دولار، أي ما يعادل 4،13 مليار دولار(3864 ورشة)،من هذه المشاريع الكبيرة المستعملة لليد العاملة:

- الأشغال العمومية(الطرقات).
- الزراعة.
- منشآت الري الصغرى.
- العمران وأشغال التهيئة.

خلال هذه المرحلة تم تشغيل 140000 شخص، حوالي 36 شخص لكل ورشة، وتم إنشاء 42000 منصب شغل دائم.

- **<u>المرحلة الثانية</u>**: تخص المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي الممتد على المرحلة 2001-2004، في هذا الصدد استفادت وكالة التنمية الاجتماعية من غلاف مالي تكميلي قدره 9 ملايير لإنشاء حوالي 22000 منصب شغل ثابت سنويا باعتبارها الوكالة المسيرة لهذه البرامج.

- **عقود ما قبل التشغيل:**

يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب، وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز الذي يخص مكافحة بطالة الشباب خاصة المتعلمين. يتم تمويل عقود التشغيل من طرف حساب الخزينة الخاصة.

- **التنمية الجماعية:**

أعد هذا البرنامج سنة 1998 لإنشاء مناصب شغل وتحسين ظروف معيشة السكان القاطنين في المناطق المجهزة، من خلال ترقية مشاريع صغيرة. ويتم إنجاز هذه المشاريع بتعاون المستفيدين في إطار منظم يدعى جماعة تقوم البلدية بتأطيرها.

- **القروض المصغرة:**

دخل جهاز القروض المصغرة حيز التنفيذ سنة 1999، أداة لمكافحة الفقر والبطالة، يخص هذا الجهاز الأشخاص مهما كان سنهم، الذين يسعون إلى إنشاء نشاطات، لكن لا تتوفر لديهم الإمكانيات المالية اللازمة.

3. **الأجهزة التي يسيرها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:**

تتمثل أهم نشاطات هذه الأجهزة في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات العمال. وتتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية:

- دفع تعويض التأمين عن البطالة ومراقبة المنضمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23 شهرا.
- الدعم والمساعدة من أجل الرجوع إلى العمل.

يتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مراكز البحث عن العمل ومراكز دعم العمل الحر، حيث انطلقت نشاطات مراكز البحث عن العمل ومراكز دعم العمل الحر سنة 1998، ويبلغ عددها حاليا 22 و 20 على التوالي.

4. **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:**

تم الشروع في جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ السداسي الثاني لسنة 1997، يغطي هذا الجهاز نوعين من النشاط:

- المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة.
- التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات.

إن للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مهام محددة بوضوح، حيث عليها أن:

- تدعم وتنصح وترافق المقاولين الجدد في مدة تطبيق مشاريعهم.
- مساعدة المقاول الجديد في خطواته أمام المؤسسة المعنية بتحقيق الاستثمارات.
- تأمين متابعة الاستثمارات.

ومع ذلك يجب أن تتوفر في المقاول الجديد ثلاثة شروط:

- ✓ أن يتراوح سنه ما بين 19 و 35 سنة، استثنائيا إلى 40 سنة في حالة ما ينشئ ثلاثة مناصب شغل دائمة.
- ✓ أن يكون حائزا على شهادة أو مهارة مثبتة.
- ✓ توفير إسهام شخصي تحت شكل أموال خاصة تتغير قيمتها وفقا لمبلغ الاستثمار المخطط.

5. <u>أجهزة صيانة وترقية الاستثمارات:</u>

- **<u>أجهزة صيانة التشغيل</u>:** يتمثل هذا الجهاز في صندوق خاص بالتطهير المالي اتجاه المؤسسات العمومية التي هي في حالة عجز هيكلي. حيث يتم تمويلها شرط أن تنعش تطور نشاطاتها وأن تحافظ على مناصب الشغل الموجودة.
- **<u>ترقية الاستثمارات</u>:** رفعت سياسة التحرير الاقتصادي المعلنة منذ السنوات الأولى للتسعينيات السلطات العمومية إلى إصدار نصوص قانونية وتنظيمية تترك للمؤسسة العمومية مبادرة كبيرة في الإبداع، حيث تعطي حرية أكبر للمبادرة الخاصة، وذلك عن طريق السياسات النشيطة لمكافحة البطالة، بفضل دعم الاستثمار والمساعدة على إنشاء المؤسسات، حيث تم اتخاذ عدة إجراءات في هذا الاتجاه تهدف إلى تحسين المحيط الإداري والقانوني للمؤسسة العامة وترقية الاستثمار خاصة. ومن بين هذه الإجراءات:

– إنشاء مجلس وطني للاستثمار تحت سلطة رئيس الحكومة.

– إنشاء صندوق دعم الاستثمار للتكفل بمساهم الدولة في المشاريع الموافق عليها.

– إنشاء شباك موحد يوضع تحت سلطة رئيس الحكومة في شكل وكالة وطنية لتنمية الاستثمار عوضا عن وكالة ترقية دعم الاستثمار، وتتمثل مهامها في:

- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين.
- تزويد الخدمات الإدارية.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.[1]

[1] برباص جمال وخالد سليمان : دراسة اقتصادية قياسية للبطالة وسوق العمل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، ص ص 65-76.

المبحث الثاني: برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر

وضعت الجزائر مجموعة من البرامج الاستثمارية لدعم سياسة التشغيل ومكافحة البطالة منها:

المطلب الأول: برنامج 2001-2004

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 5520 مليار دينار وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية والفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية وعدم المؤسساتية الإنتاجية الوطنية، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج أساسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية.

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم: (3-4): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(الوحدة: مليار دينار)

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	210,5	%40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	%38,8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	%12,4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	%8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525	%100

المصدر: نبيل فليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2001-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، ص ص 44.

إن الجدول أعلاه يبين:

- أنقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خصص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج، حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب210,5 مليار دينار على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40,1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في

هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية (العامة، الخاصة)، من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة (مباشرة أو غير مباشرة)، وبالتالي تقليص نسبة البطالة، وسيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار وبالتالي رفع محددات الاستثمار المحلية والأجنبية.

- كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38,8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشرا على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.
- أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65,4 مليار دينار، أي ما يعادل نسبة 12,4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداءا من سنة 2002 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج سابق الذكر.
- فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر بمبلغ 45 مليار دينار، أي بنسبة 8,6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية قدرة تنافسية المؤسسات الوطنية العامة والخاصة.
- أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات 2001، 2002، 2003 بقيمة 205,4 مليار دينار، 185,9 مليار دينار، 113،2 مليار دينار على التوالي، أي بنسبة 39,12%، 35%، 21،76% من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج. في حين أن سنة 2004 لم تحظى إلا ب20،5 مليار دينار، أي بنسبة 3,9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة للبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب

الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص45،46.

المطلب الثاني: برنامج 2005-2009

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر 7,4202 مليار دينار، مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول 3-5: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(الوحدة: مليار دينار)

البرنامج	المخصص للبرنامج	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	%45,5
– السكن	555	
– التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399,5	
– البرامج البلدية للتنمية	200	
– تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
– تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز	192,5	
– باقي القطاعات	311,5	
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703,1	40,5
– قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
– قطاع المياه	393	
– قطاع التهيئة العمرانية	10,15	%8
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	
– الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
– الصناعة وترقية الاستثمار	18	
– السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7,2	
4. برنامج تطوير الخدمة العمومية	203,9	%4,8
– العدالة والداخلية	99	
– المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88,6	
– البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16,3	
5. برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	%1,2

المصدر: نفس المرجع السابق، ص47.

يبين الجدول رقم (3-5) أن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفادت من برنامج خاص يصل إلى 1908,5 مليار دينار، ما يمثل نسبة 45,5% من إجمالي البرنامج التكميلي.
- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له ب: 1703,1 مليار دينار، أي 40,5% من إجمالي البرنامج.
- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري: استفادت من 337,2 مليار دينار، وهو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج.
- القطاع الإداري الحكومي: استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار: الداخلية والعدالة المالية. تصل قيمته إلى 2039 مليار دينار، ما يعادل نسبة 4,8% من البرنامج التكميلي.
- قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال: استفاد من 50 مليار دينار، ما يعادل نسبة 1,2% من البرنامج التكميلي.[1]

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

المطلب الثالث: برنامج 2010-2014

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر ب: 21214 مليار دينار، مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي:

الجدول رقم (3-6): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014 (الوحدة: مليار دينار)

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة
1. برنامج تقسيم ظروف معيشة السكان:	9903	%45,42
- السكن	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
- الصحة	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
- باقي القطاعات	1886	
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	8400	%38,52
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
- قطاع المياه		
- قطاع التهيئة العمرانية	2000	
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	%16,5
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل		

المصدر:نفس المرجع السابق،ص 48.

يبين الجدول رقم: (3-6) أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفادت من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دينار، أي ما يمثل نسبة 45,42% من إجمالي البرنامج.
- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له ب 8400 مليار دينار، بنسبة 38,52% من إجمالي البرنامج.
- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل: استفادت من 3500 مليار دينار، أي ما يمثل نسبة 16,05% من إجمالي البرنامج.

عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرامج سابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة بمعدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.[1]

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

المبحث الثالث: انعكاسات برامج الاستثمارات العمومية على التشغيل والبطالة:

تؤثر برامج الإستثمارات العمومية على العديد من المؤشرات الإقتصادية أبرزها التشغيل و البطالة.

المطلب الأول: دور الاستثمارات العمومية:

تلعب الاستثمارات (العمومية والخاصة) في كافة المجالات دوراً هاماً في النمو الاقتصادي ومن ثم التأثير على باقي المؤشرات خاصة التشغيل والبطالة. فهناك ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل حيث يمثلان معا حلقة مهمة في أي إستراتيجية تستهدف الحد من مشكلة البطالة المرتفعة والمستمرة.

وبالنظر إلى ضعف الاستثمارات الخاصة في بعض القطاعات، وانعدامها في قطاعات أخرى فرض على السلطات العمومية تبني برامج استثمارات عامة كان من بين أهدافها رفع معدلات النمو الاقتصادي.
فالاستثمار المباشر الذي يقوم به القطاع العام يلعب دوراً مهماً في تشجيع النمو الاقتصادي وذلك من خلال:

- توفير رؤوس الأموال للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي والاستراتيجي والتي تكون ذات أهمية كبيرة سواءا للمجتمع أو الاقتصاد، خاصة في ظل عزوف القطاع الخاص عن القيام بها.
- العمل على خلق التشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق توزيع الاستثمارات العامة على العديد من القطاعات، الأمر الذي يشجع طلب القطاعات لبعضها البعض أو ما يسمى بالارتباط المتبادل بين المشرعات.
- العمل على تعزيز فرص القطاع الخاص وذلك من خلال قيام الاستثمارات العامة بتوفير مشاريع البنية الأساسية والتي يعجز القطاع الخاص عن القيام به.
- إمكانية التعرف على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وذلك من خلال ضمان كفاءة واستخدام وتوزيع الاستثمارات العامة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا ما يوضح العلاقة المباشرة بين عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام وبين تخطيط الاستثمارات العامة بشكل خاص.
- العمل على توجيه الخطط التنموية نحو تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على مصدر وحيد كمصدر رئيسي للدخل.
- العمل على توسيع حجم السوق وخلق حوافز الاستثمار وذلك من خلال القيام بجملة واسعة من الاستثمارات العمومية بشرط ضرورة تزامن هذه الاستثمارات لأن ذلك يجعل من كل مشروع سوقا لغيره من المشاريع الأخرى.

- تعبئة وتعزيز المدخرات الوطنية وبالتالي ضمان مستوى ملائم لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية.
- يؤثر الاستثمار العام إيجابيا على معدل الإنتاجية، والذي يتمثل في زيادة مستوى المهارات الفنية والمعرفة التقنية لدى العاملين في القطاع العام والتي سرعان ما تنتقل إلى فئات أخرى من قوة العمل وإلى الصناعات الأخرى في القطاع الخاص.
- ضرورة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي نتيجة للارتباط الوثيق بينه وبين زيادة الدخل من خلال ما يسمى أثر المضاعف حيث أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بأكبر من زيادة الإنفاق.

لقد أدى اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي منذ سنة 2001 من طرف الدولة والذي تم تطبيقه في شكل مخططات تنموية إلى تنشيط الاستثمار العمومي وخلق فرص عمل وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، وبصفة غير مباشرة في مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع كصناعة مواد البناء وصناعة الزجاج والنجارة وغيرها.فقطاع الأشغال العمومية يمثل اليوم لبنة أساسية بالنسبة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. ولهذا الغرض لابد أن يقوم بوظائف إستراتيجية لإنعاش الاقتصاد وتعزيز الاستثمار الذي من شأنه أن يخلق الثروات ومناصب الشغل.[1]

المطلب الثاني: برامج الاستثمارات العمومية وسوق العمل في الجزائر

الفرع الأول: انعكاسات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

شهدت هذه الفترة انخفاضا هاماً في معدل البطالة إلى 17,7% في سبتمبر 2004 من 28,89% في جوان 2000 و27,3% في سبتمبر 2001، وترافق هذا الانخفاض مع ارتفاع حجم التكوين الخام لرأس المال الثابت من 852628,7 مليون دج سنة 2000 و 965462,5 مليون دج سنة 2001 إلى 1476902,6 مليون دج سنة 2004. وارتفع معدل الاستثمار خلال هذه الفترة من 20,7% سنة 2000 و22,8% سنة 2001 إلى 24,0% سنة 2004. وساهم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة هامة في التكوين الخام لرأس المال الثابت رغم الانخفاض الذي شهده خلال هذه الفترة من 62,5% سنة 2000 إلى 60,4% سنة 2001 و 54,9% سنة 2004. وشهدت هذه الفترة ارتفاعا في نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل الكلي من 9, 99% سنة 2000 إلى 10,44% سنة 2001 و 12,41% سنة 2004.

[1] د. ريغي هشام : التحرير الاقتصادي وأسواق العمل: حالة القطاع الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة باجي مختار – عنابة-، السنة الجامعية 2014-2015، (تاريخ المناقشة 9-5-2015) ص ص 246-248.

الجدول رقم(3-7): تطور بعض المجاميع الكلية (2000-2004)

	2000	2001	2002	2003	2004
التكوين الخام لرأس المال الثابت (مليون دج)	852628,7	965462,5	1111309,3	1265164,5	1476902,6
معدل الاستثمار*(%)	20,7	22,8	24,6	24,1	24,0
حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت (مليون دج)	532474,5	583286,1	691023,4	734025,5	811270,7
نسبة حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت إلى التكوين الخام لرأس المال الثابت* (%)**	62,5	60,4	62,2	58,0	54,9
معدل البطالة (%)	28,89	27,3	-	23,7	17,7
نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل الكلي (%)	9,99	10,44	-	11,97	12,41

المصدر: د. ريغي هشام : التحرير الاقتصادي وأسواق العمل: حالة القطاع الصناعي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 248.

* التكوين الخام لرؤوس الأموال الثابتة/الناتج المحلي الإجمالي

<u>الفرع الثاني: انعكاسات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):</u>

ترافق الانخفاض الهام في معدل البطالة خلال تطبيق برنامج الاستثمار العمومي الثاني إلى 10,2% في أكتوبر 2009 من 15,3% في سبتمبر 2005، مع ارتفاع حجم التكوين الخام لرأس المال الثابت من 1691640,3 مليون دولار سنة 2005 إلى 3811419,1 مليون دج سنة 2009. وارتفع معدل الاستثمار خلال هذه الفترة بصورة كبيرة من 22,4% سنة 2005 إلى 38,2% سنة 2009. وساهم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة هامة في التكوين الخام لرأس المال الثابت رغم استمرار الانخفاض منذ مخطط الاستثمار العمومي السابق حيث انخفض من 52,2% سنة 2005 إلى 48,2% سنة 2009 وما يُمكن ملاحظته خلال هذه الفترة أنه رغم انهيار أسعار النفط بفعل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلا أنه تم تحقيق ارتفاع في معدل الاستثمار، وفي مستويات التكوين الخام لرأس المال الثابت. واستمرت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل الكلي في الارتفاع من 15,07% سنة 2005 إلى 18,14% سنة 2009.

الجدول رقم(3-8): تطور بعض المجاميع الكلية (2005-2009)

	2005	2006	2007	2008	2009
التكوين الخام لرأس المال الثابت (مليون دج)	1691640,3	1969457,9	2462124,4	3228342,2	3811419,1
معدل الاستثمار*(%)	22,4	23,2	26,3	29,2	38,2
حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت (مليون دج)	883612,5	1083410,7	1288415,0	1587553,7	1837063,6
نسبة حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت إلى التكوين الخام لرأس المال الثابت (%)	52,2	55,0	52,3	49,2	48,2
نسبة البطالة (%)	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2
نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل الكلي (%)	15,07	14,18	17,73	17,22	18,14

المصدر: د. ريغي هشام : التحرير الاقتصادي وأسواق العمل: حالة القطاع الصناعي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 249.

* التكوين الخام لرؤوس الأموال الثابتة/الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثالث: انعكاسات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

وضع برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، هدف تحقيق 3 ملايين منصب شغل خلال سنوات تنفيذه. ولهذا ومن أجل تشجيع إنشاء مناصب الشغل، خُصص 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل. وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيديرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي.

لقد شهدت فترة تطبيق برنامج الاستثمار العمومي الثالث (والذي من تنتهي آجال تنفيذه بعد) استمراراً في انخفاض معدل البطالة إلى 9,8% في سبتمبر 2013 (نفس النسبة بالنسبة لأفريل 2014). وترافق هذا التطور مع استمرار ارتفاع التكوين الخام لرأس المال الثابت إلى 5638369,2 مليون دج سنة 2013 من 4350922,3 مليون دج سنة 2010. مع تسجيل انخفاض طفيف في معدل الاستثمار حلال نفس الفترة من 36,3% إلى 34,0%. واستمرت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت في الارتفاع من 2246758,6 مليون دج سنة 2010 إلى 2944891,7 مليون دج سنة

2013، وارتفعت نسبة مساهمة القطاع في هذا التكوين بشكل طفيف من 51,6% إلى 52,2%. وانخفضت مساهمة القطاع في التشغيل الكلي إلى 16,6% سنة 2013 من 19,37% سنة 2010.[1]

الجدول رقم (3-9): تطور بعض المجاميع الكلية (2010-2013)

	2010	2011	2012	2013
التكوين الخام لرأس المال الثابت (مليون دج)	4350922,3	4620306,8	4992412,0	5638369,2
معدل الاستثمار*(%)	36,3	31,8	31,0	34,0
حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت (مليون دج)	2246758,6	2403554,1	2655896,0	2944891,7
نسبة حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت إلى التكوين الخام لرأس المال الثابت (%)	51,6	52,0	53,2	52,2
معدل البطالة (%)	10	10	11	9,8
نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل الكلي (%)	19,37	16,62	16,35	16,6

المصدر: د. ريغي هشام : التحرير الاقتصادي وأسواق العمل: حالة القطاع الصناعي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 250.

* التكوين الخام لرؤوس الأموال الثابتة/الناتج المحلي الإجمالي

تقييم عام:

لقد لعب قطاع البناء والأشغال العمومية خلال فترة تطبيق برامج الاستثمار العمومية الثلاث دورا هاماً في التكوين الخام لرأس المال الثابت حيث لم تهبط نسبة مساهمته في هذا التكوين عن النصف إلا سنتي 2008 و 2009 وبشكل طفيف (49,2% و 48,2% على التوالي). ولعل ارتفاع نسب المساهمة تلك مع طبيعة القطاع الذي يُعتبر قطاع كثيف العمالة ساهم في ارتفاع مساهمته في التشغيل الكلي من 10,44% سنة 2001 إلى 16,6% سنة 2013 (من 650 ألف مشتغل في سبتمبر 2001 إلى مليون و 791ألف في سبتمبر 2013)، بمعنى أن هذا القطاع ساهم خلال هذه الفترة بخلق مليون و 141 ألف منصب شغل بشكل مباشر، ناهيك عن مناصب الشغل التي ساهم في خلقها بطريقة غير مباشرة في باقي القطاعات والصناعات (صناعة الخشب، الزجاج،...الخ).

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 248-250.

وبالرغم من النتائج الإيجابية الذي حققها قطاع البناء والأشغال العمومية في مجال التشغيل والتقليص من البطالة، إلا أن طبيعة مناصب العمل التي ينشئها هذا القطاع والتي جلها مناصب مؤقتة تنتهي بانتهاء المشاريع يطرح مشكلا على المديين المتوسط والبعيد حول استيعاب اليد العاملة التي كانت تشتغل في هذا القطاع (وباقي القطاعات المرتبطة) بالإضافة إلى الداخليين الجدد إلى سوق العمل، بالنظر إلى مخاطر انخفاض المداخيل من المحروقات (بسبب تدني الإنتاج و/أو انخفاض الأسعار) وبالتالي التقليص في عدد المشاريع بسبب نقص التمويل. كما أن هذا القطاع سوف يصل إلى درجة قريبة من الإشباع (Saturation) مع انتهاء معظم المشاريع الكبرى (مشروع طريق شرق–غرب،...)، بالرغم من أن الاقتصاد الجزائري مازال يحتاج إلى استثمارات ضخمة لتطوير بنيته التحتية.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص ص: 250،251

خلاصة الفصل الثالث:

شهدت معدلات البطالة منذ سنة 2001 انخفاضا كبيرا في الجزائر ويعود ذلك إلى سياسة التشغيل التي اتبعتها الحكومة الجزائرية والتي باتت الانشغال الأول للسلطات العمومية، حيث تم اعتماد مجموعة من الإجراءات تمثل في مجموعها سياسات لدعم التشغيل في سبيل استحداث مناصب شغل وكذا مضاعفة فرص العمل من خلال دعم الاستثمار وإنشاء المؤسسات، وقد ساهمت هذه السياسات في تقليص حجم البطالة وخلق فرص عمل، والدليل على ذلك ما شهدته الفترة (2001-2013) من استمرار في انخفاض معدل البطالة حيث انتقل من 27,37% إلى9,8%.

خاتمة عامة

خاتمة العامة:

لقد استهدفت هذه الدراسة بحث دور النفقات العمومية في التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر من خلال ثلاثة فصول. حيث تناولنا في الفصل الأول السياسة المالية ومختلف مكوناتها من النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة، كما تناولنا في الفصل الثاني البطالة، التشغيل وسياسة التشغيل في حين تناولنا في الفصل الثالث سياسات التشغيل في الجزائر ومختلف الأجهزة والبرامج الموضوعة لمكافحة البطالة.

- اختبار فرضيات البحث:

- تم التأكد من صحة الفرضية الأولى. فللسياسة المالية تُعد أداة فعالة في الاقتصاد، حيث تقوم بدور كبير في تحقيق أهدافه والمحافظة على الاستقرار العام. ومن أبرز أدواتها النفقات العامة التي تنفقها الدولة بغرض تحقيق منفعة عامة، الإيرادات العامة المتمثلة في الضرائب والرسوم والقروض العامة والإصدار النقدي، بالإضافة إلى الموازنة العامة التي تحتوي على تقديرات لنفقات وإيرادات الدولة لسنة مقبلة.
- تم التأكد من صحة الفرضية الثانية. فالبطالة تُعد واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه كل المجتمعات وبالتالي وجب مكافحتها من خلال الرفع من مستويات التشغيل. وتلعب سياسة التشغيل، في هذا الصدد، دوراً هاماً.
- الفرضية الثالثة تم التأكد من صحتها. فمختلف برامج الإستثمار العمومية أسهمت في خلق العديد من فرص العمل خاصة في قطاع البناء والاشغال العمومية وبالتالي المساهة في التقليص من البطالة.

- نتائج البحث:

- تعتبر سياسة النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية المتبعة بالخصوص في الدول النامية، والتي يستهدف من خلالها تدعيم حركة النشاط الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتزايد في حجم العمالة.
- تعتمد الجزائر على أجهزة التشغيل المختلفة كأدوات لمكافحة البطالة.
- لقد كان لبرامج التنمية دور كبير في تنشيط الاستثمارات العمومية وخلق فرص عمل في مختلف الأنشطة.

التوصيات والاقتراحات

- على الحكومة الجزائرية أن تعمل على التقليل من معدل البطالة والرفع من مستويات التشغيل من خلال تعزيز الأنشطة الإنتاجية وبالتالي خلق مناصب عمل دائمة وطويلة الأجل.
- يجب القيام بدعم أجهزة التشغيل نظرا لدورها الفعال في خلق مناصب شغل.
- يجب الاعتماد على طرق جديدة لتمويل مختلف المشاريع التي يقوم بها الشباب ودعمها.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

قائمة الكتب:

1. إبراهيم طلعت: البطالة والجريمة– دراسات في الاقتصاد الاجتماعي، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011
2. احمد حوليشي وآخرون: البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، الرياض، 1994
3. اخليفي عيسى: هيكل الموازنة العامة للدولة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى
4. اعمر يحياوي: مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)، دار حومة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2005
5. حسين محمد سمحان وآخرون: المالية العامة (من منظور إسلامي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010
6. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شميت: أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2007
7. سعيد علي العبيدي: اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010
8. سوزي عدلي ناشد: أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى
9. صالح خصاونة: مبادئ الاقتصاد الكلي، المطبعة الوطنية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1995
10. طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري: مدخل إلى علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009
11. فليح حسن خلف: الاقتصاد الكلي، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
12. محمد السريتي وعلي عبد الوهاب النجا: الاقتصاد الجزئي، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية
13. محمود حسين الوادي واحمد عارف عساف: الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2009
14. محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام: مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2007

15. مدني بن شهرة: الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (تجربة الجزائر)، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، 2009

16. نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف: الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006

قائمة الملتقيات:

1. احمد حويتي وآخرون: البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998
2. حسين رحيم: سياسات التشغيل في الجزائر تحليل وتقييم، جامعة البشير الإبراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج بوعريريج، الجزائر
3. عمار رواب وصباح غربي: التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011
4. نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر

قائمة المذكرات:

1. اليامين قاضي وعادل كريم: دراسة قياسية اقتصادية لأثر السياسة المالية على البطالة في الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد الجزئي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011-2012
2. بوجمعة كوسة: سياسات التشغيل في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تنمية الموارد البشرية، بسكرة، الجزائر، 2005
3. جمال برباص وخالد سليمان: دراسة اقتصادية قياسية للبطالة وسوق العمل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر
4. رشيد شباح: ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2011-2012
5. عبد القادر بلعربي: الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010
6. ميمونة بلخير ومنصورية رزيق: دراسة تنبئية لخلق مناصب شغل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة مهندس دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2010-2011

7. هشام ريغي: العولمة والبطالة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2008-2009
8. هشام ريغي: التحرير الاقتصادي وأسواق العمل، حالة القطاع الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، السنة الجامعية 2014- 2015، ص: 246-250 (تاريخ المناقشة 9-5-2015)

المراجع باللغة الفرنسية

1. Ons activité emploi &chômage au 4éme trimestre 2013 n°653 http : ons. dz